

المسؤولية الاجتماعية للجامعة في ظل مجتمع المعرفة: دراسة وصفية مطبقة على جامعة الإسكندرية

دكتورة صفاء علي رفاعي

مدرس علم الاجتماع - كلية التربية

جامعة الإسكندرية

الملخص:

تسعى الدراسة الراهنة الى تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية للجامعة في ظل مجتمع المعرفة، بالإضافة الى الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للجامعة في المجتمع المحيط بها، والوقوف على الدور الذي تقوم به جامعة الإسكندرية في التنمية المعرفية في مجال تنمية المعرفة وتوليد المعرفة بالمجتمع، وأخيراً الوقوف على عوامل تراجع المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وقد إعتمدت الدراسة على إجراءات البحث الوصفي، واستخدام الإستبيان الإلكتروني على عينة عشوائية قوامها (١١٨) مفردة، بجامعة الإسكندرية، وشملت الطلاب والخريجين والموظفين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المجتمع المحلي، بالإضافة الى الإعتماد على أسلوب مسح التراث وإعادة تحليل نتائج الدراسات السابقة في تناول موضوعها وتحقيق أهدافها. وبينت الدراسة أن هناك تكامل بين المسؤولية الاجتماعية الجامعية والتنمية المستدامة، كما بينت النتائج ان جامعة الإسكندرية قامت بتنمية الموارد البشرية بها من خلال توفير قواعد البيانات العالمية وعمل الدورات التدريبية لهم، ولكنها لم تُمكن الموظفين من تولى المناصب القيادية أو المشاركة في اتخاذ القرار، فضلاً عن ضعف دور الجامعة في تحقيق المسائلة والشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص، كما أنها لم تقم بخدمة قضايا الإستدامة البيئية، وكذا تراجع دورها في توليد وإنتاج المعرفة، ومن أبرز عوامل ذلك التراجع عدم إدراج برامج المسؤولية الاجتماعية في الخطط الإستراتيجية للجامعة، وعدم توفير الدعم المادى لها.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للجامعة، مجتمع المعرفة، التنمية

المستدامة.

Abstract:

The Study focused on the social responsibility of the university in the light of the knowledge society, in addition

to revealing the social responsibility of the university in the surrounding community, and to identify the role that Alexandria University plays in knowledge development in the fields of knowledge development and knowledge generation in society, and finally to identify the factors The social responsibility of the university is reviewed, and the study relied on descriptive research procedures, and the use of an electronic questionnaire on a random sample of 118single, at the University of Alexandria, which included students, graduates, employees, faculty members and members of the local community, in addition to relying on the heritage survey method and re-analyzing the results of studies Previous in dealing with its topic and achieving its goals. The study showed that there is an integration between university social responsibility and sustainable development. The results also showed that Alexandria University developed its human resources by providing global databases and conducting training courses for them, but it did not enable employees to assume leadership positions or participate in decision-making, in addition to The university's role in achieving accountability, transparency, integrity and equal opportunities is weak, and it has not served environmental sustainability issues, as well as reviewing its role in generating and producing knowledge. Among the most prominent factors of this decline is the failure to include social responsibility programs in the university's strategic plans, and the failure to provide material support for it.

Key words: University Social Responsibility (USR), knowledge society, sustainable development.

مقدمة:

يلقى التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والعمل على الاستفادة من معطياته الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً بالغاً لدى خطط المنظمات الدولية التي تسعى إلى التقريب بين الدول، والحد من الفجوة المعرفية والاقتصادية القائمة بينها؛ وهو ما جعل الحاجة ملحة لزيادة التوجه نحو مجتمع المعرفة بما يحقق التنمية المستدامة، ويعيد بلورة دور الجامعات كبيوت خبرة للمعرفة. ويجعله لا يقف عند البحث العلمي، بل يمتد إلى قيامها بمسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع.

حيث يُنظر إلى التعليم على أنه أداة أساسية قوية تربط بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة، حيث يعمل على دفع الأمم والمجتمعات المحلية نحو مستقبل أكثر استدامة؛ والمغزى الأساسي له يتلخص في خلق شعور بالمسؤولية العالمية. فالناس هم مركز التعليم، وهم أهم عامل في التنمية البشرية. وكما أفاد مكتب منسق الأمم المتحدة فإن التعليم هو مفتاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو مفتاح خلق مجتمعات متقدمة، وتحقيق مستقبل مستدام.

وبناءً عليه تسعى الدراسة الراهنة إلى تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية للجامعة في ظل مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للجامعة في المجتمع المحيط بها، والوقوف على الدور الذي تقوم به جامعة الإسكندرية في التنمية المعرفية في مجال تنمية المعرفة وتوليد المعرفة بالمجتمع، وأخيراً الوقوف على عوامل تراجع المسؤولية الاجتماعية للجامعة، في محاولة لإستخلاص مجموعة من الدروس المستفادة من تحليل واقع المسؤولية الاجتماعية بجامعة الإسكندرية، سواء كانت دروساً تعكس نجاحاً لهذه التجربة ومدى رؤية الجامعة واستفادتها من المسؤولية الاجتماعية بالجامعات الأجنبية، أو جوانب تكشف عناصر القوة والضعف في تلك التجربة بإحدى الجامعات المصرية؛ وقد اعتمدت الدراسة على إجراءات البحث الوصفي، واستخدام الإستبيان الإلكتروني على عينة عشوائية قوامها (١١٨) مفردة، بجامعة الإسكندرية، وشملت الطلاب والخريجين والموظفين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المجتمع المحلي، بالإضافة إلى

الإعتماد على أسلوب مسح التراث وإعادة تحليل نتائج الدراسات السابقة في تناول موضوعها وتحقيق أهدافها، ولذلك تم تقسيم الدراسة إلى خمسة عناصر، هي:

- أولاً: الإطار النظري والمنهجي للدراسة.
- ثانياً: التجارب العالمية للمسئولية الاجتماعية للجامعات.
- ثالثاً: العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للجامعات والتنمية المستدامة.
- رابعاً: الإطار الميداني للدراسة.
- خامساً: الإستنتاجات وخيارات المستقبل.

أولاً: الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

١- مشكلة الدراسة:

لم تعد المسئولية الاجتماعية مقتصرة على الشركات، وإنما باتت قضية تهتم بها تنظيمات المجتمع كافة ومن بينها الجامعات، خاصة وأنها مسئولة عن ترسيخ مفاهيم المسئولية الاجتماعية وممارستها لدى أفراد المجتمع، وهنا يظهر التحدى المجتمعي المتمثل في ضرورة ألا تقف مسئوليتها عند المجتمع الجامعي. التعليم والبحث ونشر المعرفة، وإنما تمتد الى المجتمع الخارجى المحيط بها، فتعمل على ما هو أبعد من المتطلبات القانونية أو الرسمية لها، وبما يحقق الصالح العام والإستدامة التنموية والبيئية، وهو ما يُظهر الحاجة الى وضع المسئولية الاجتماعية بإستراتيجية الجامعات ورؤيتها وممارستها العملية، من منطلق عدم إكتفاء الجامعة بمهدفها التعليمي والثقافي وإنما ليمتد الى خدمة المجتمع وقضاياها ومساندة فئاته كافة والدخول في مختلف أنشطة الحياة اليومية بما يحقق التنمية المستدامة.

كما تلاحظ أن الدور الاجتماعى للجامعات يشكل شاغلاً من شواغل الأمم المتحدة واليونسكو والمجلس الأوروبي والإتحاد الأوروبي وغيرها؛ وهو موضوع اهتمام عدة شبكات قائمة على الصعيد الدولي، ولكنه تلاحظ أيضاً أن إستراتيجيات التوعية والتنفيذ ليست متطورة على قدم المساواة في جميع الدول والتنظيمات، وهو ما يظهر التحدى المجتمعي المتمثل في ترك العديد من الجهات الفاعلة ذات النوايا الحسنة في ظروف من عدم اليقين وإنعدام الدعم العملى عندما تريد دفع التغيير في إتجاه المسئولية الاجتماعية للجامعات.

٢- أهمية الدراسة:

- (١) تتضح أهمية الدراسة فيما تحاول إضافته من تراث بحثي حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات، خاصة مع وجود إتجاه لدى الجامعات العالمية لتبني المسؤولية الاجتماعية لما في ذلك من تحقق للتنمية المستدامة، وخدمة لصالح المجتمع ورفاهيته، وذلك في ظل ندرة الدراسات المهمة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- (٢) كما تتضح أهمية الدراسة الراهنة في محاولتها الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد على توسيع مدى الرؤية أمام صانع السياسة، وتمكن متخذ القرار من تبني سياسات جديدة قابلة للتطبيق على واقع المجتمع المصري، فيما يتعلق بتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية.

٣- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

- (١) تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعة في ظل مجتمع المعرفة، ولتحقيق هذا الهدف؛ فقد تم صياغته في ضوء مجموعة تساؤلات، وهي: كيف ساهمت الإدارة الجامعية في تنمية المسؤولية الاجتماعية بها؟، وكيف ساهمت الجامعة في تنمية الموارد البشرية بما سواء كانوا طلاب أو خريجين أو موظفين أو أعضاء هيئة التدريس؟، وكيف دعمت الجامعة الإستدامة البيئية؟ وما إسهامات الجامعة في تنمية المجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية؟
- (٢) تحديد إسهامات المسؤولية الاجتماعية للجامعة في المجتمع الخارجي في ظل مجتمع المعرفة، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم صياغته في ضوء مجموعة تساؤلات، وهي: ما الإسهامات الاجتماعية للجامعة لتنمية المسؤولية الاجتماعية خارجها؟ ما الأنشطة التي تقوم بها الجامعة خارجها لتنمية المسؤولية الاجتماعية؟ وما الممارسات البيئية والصحية والاقتصادية التي تقوم بها الجامعة في المجتمع المحلي خارجها.

٣) الوقوف على الدور الذى تقوم به جامعة الإسكندرية فى التنمية المعرفية، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم صياغته فى تساؤلين رئيسين، وهما: ما الدور الذى تقوم به جامعة الإسكندرية فى توليد مجتمع المعرفة؟، ما الدور الذى تقوم به جامعة الإسكندرية فى تنمية مجتمع المعرفة.

٤) التعرف على عوامل تراجع مستوى المسؤولية الاجتماعية لجامعة الإسكندرية، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم صياغته فى ضوء عدة تساؤلات وهى: ما العوامل التنظيمية لتراجع المسؤولية الاجتماعية بجامعة الإسكندرية؟ ما العوامل الاقتصادية لتراجع المسؤولية الاجتماعية لجامعة الإسكندرية؟ ما العوامل الثقافية وراء تراجع المسؤولية الاجتماعية لجامعة الإسكندرية؟ وهل إستفادت جامعة الإسكندرية من تجارب الجامعات الأجنبية فى المسؤولية الاجتماعية؟

٤- مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

يرى بعض الباحثين أنه من الصعب الإتفاق على تعريف موحد للمسؤولية الاجتماعية الجامعية، ولكنهم اقترحوا أن يشمل عدة جوانب مثل: الحاجة الى تعزيز الإلتزام المدنى والمواطنة النشطة، التطوع، إتباع نهج أخلاقى، تنمية الإحساس بالمواطنة المدنية عن طريق تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على تقديم الخدمات الاجتماعية لمجتمعهم المحلى أو تعزيز الإلتزام الإيكولوجى والبيئى من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين المحلى والعالمى.^١

وقد اقترح ديمبا وآخرون (Dima, et al) نموذجاً للمسؤولية الاجتماعية للجامعات يقوم على ستة أبعاد، وهى "المشروعات الموجهة نحو الخريجين، والتعاون بين الجامعات والمدارس الثانوية، والتعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال، والتعاون الدولى، والمشروعات الاجتماعية الثقافية والإيكولوجية".^٢

ويعرفها دافت (Daft, 2008) بأنها التزام إدارة المنظمات باتخاذ القرارات والقيام بالأعمال التى تعزز رفاهية ومصالح كل من المجتمع والمنظمة على حد سواء.^٣ ويرى هيريرا

(Herrera, 2009) أن المفهوم الجديد للمسؤولية الاجتماعية للجامعات يتوسع في طلب السياسات التعليمية التي يمكن أن "تشجع على زيادة التوافق بين الأهداف الأساسية للجامعات والبيئة التي تعمل فيها. ويهدف هذا البرنامج من الناحية العملية إلى تعزيز المنفعة الاجتماعية للمعرفة، مما يسهم في تحسين نوعية الحياة، وذلك يتطلب منظوراً ذو اتجاهين بين الجامعات والمجتمع، ينطوي مباشرة على مضاعفة الاستخدامات النقدية للمعرفة في الاقتصاد والمجتمع. وإعترافاً من أن ذلك المفهوم واسع النطاق ومتطور وقابل للتفسيرات المختلفة، فإنه يمكن أن يفهم على أنه المسؤولية التي تتقاسمها الجامعات في الاسهام في التحسين الاجتماعي من خلال إدماج سياسات المسؤولية الاجتماعية في الإدارة التنظيمية والتدريس والبحوث والخدمات والأنشطة العامة، وهو بالتالي يعمل على تجديد المهمة التقليدية للجامعات لتحسين نوعية الحياة البشرية وتلبية الاحتياجات المجتمعية.^٤

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة للآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة.^٥ وبالتالي ينبغي على الجامعات أن تتجاوز الوظائف الأساسية للتدريس والبحث والخدمات والتصرف طوعاً بما يتجاوز المتطلبات القانونية لتعزيز الصالح العام والإستدامة البيئية.^٦ وترى الباحثة أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تتمثل في ثلاثة نقاط، هي:

- ١- تضمين رؤية الجامعة واستراتيجيتها إتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية وبيئية في مهامها الأربعة، وهي التعليم، والبحث العلمي، والإدارة، وتقاسم الدعم للمجتمع، وذلك من خلال سلوك شفاف وأخلاقي يسهم في التنمية المستدامة ويخدم الصحة والبيئة ورفاهية المجتمع، ويضمن حقوق الإنسان، وسيادة القانون.
- ٢- المشاركة الاجتماعية للجامعة: وتتم من خلال إلتزام الجامعة بتوفير إمكانية حصول جميع الفئات الاجتماعية، بصرف النظر عن مواردها المادية؛ على تعليم أفضل من خلال: رسوم التعليم المنخفضة، وإعانات الكتب الدراسية، والمنح الدراسية، وخفض رسوم التعليم الخاص للطلاب الذين يكونون آباؤهم متقاعدین أو معوقين.

٣- التمكين التعليمي: من خلال الوصول السريع للمواد التعليمية المقدمة عبر الإنترنت أو المطبوع منها، سهولة التواصل عن بُعد مع الأساتذة، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون الحاجة للذهاب الى الجامعة. بالإضافة الى دعم الحصول على التعليم باللغة الأم، من خلال فتح مراكز لتعليم الأجنبي، عدم السعي لتحقيق الربح بقدر الإهتمام والسعي نحو نشر المعرفة والعلم ومشاركته مع مؤسسات المجتمع كافة، تدعيم المهوبين عامة والمقيمين بالمناطق الريفية خاصة، بما يحقق رفع مكانة الجامعة بالمجتمع، وتدعيم وصولهم الى وسائل الإعلام، وتنظيم اللقاءات والندوات الاجتماعية، ورفع وعي الطلاب باحتياجات المجتمع بإعتبارهم مشاركين وفاعلين فيه خاصة في موضوعات حماية البيئة والمساواة.

٢- مفهوم مجتمع المعرفة:

إن مجتمع المعرفة هو مجتمع كلي شامل ينطوي على نقلة نوعية في نموذج المعرفة والثقافة والسياسة والاجتماع، ويرتبط بثقافة كوكبية في حقوق الإنسان والمواطنة ونظم إدارة الحكم، وجوهر الإبداع والتجديد والإختراع.^٧

فمجتمع المعرفة هو مجتمع للتعلم يتطور على نحو مستمر مع وجود المعرفة والكفاءات، ويقوم على استخدام التكنولوجيا ووسائل الإتصال الحديثة لإدارة وإنتاج المعرفة.^٨ فهو المجتمع القائم على الحاسب الآلي، ويستخدم التكنولوجيا على نحو متزايد لتقاسم الخدمات وتعلمها وخلقها والتواصل معها والوصول إليها، فهو مجتمع يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.^٩ كما إن تطوير المعرفة وخلق مجتمع المعرفة هما من بين العوامل الرئيسية لتأسيس المجتمع الحديث وتحقيق تنميته، ويمكن تحقيق مجتمع المعرفة عن طريق تثقيف وتأهيل أكبر عدد ممكن من الأفراد. وإن العالم اليوم على اعتاب التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع معلومات ومعرفة، وكثيراً ما ينظر الى مجتمع المعرفة بإعتباره حقبة جديدة تحل محل عصر الرأسمالية الصناعية وتخلق أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية والأسرية والعمالية.^{١٠}

كما عرف بيريك وجيليك ((Bariü, & Jeleþ Raguž (2010) مجتمع المعرفة كمجتمع تُشكّل فيه المعرفة والمهارات والقدرات البشرية أهم موارد التنمية والقدرة على إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وانهوا إلى أن ذلك المجتمع يتشكل هيكله من أربعة ركائز

أساسية، هي: التعليم، نظام الابتكار، قطاع التكنولوجيا والمعلومات، الإطار القانوني والاقتصادي. وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يشددون على ضرورة بناء مجتمع المعرفة وتطويره، فإن آخرين يحذرون من العديد من المشاكل التي تنتج عنه، ويشدد داهرنورف (2005) Dahrendorf على أن مجتمع المعرفة ينشئ نخب جديدة من الأغنياء في حين يصبح الفقراء أكثر فقراً فتنشأ صراعات جديدة نتيجة الظلم الاجتماعي والإستغلال وغيرها من المشاكل الاجتماعية.¹¹ كما رأى البعض أن مجتمع المعرفة يتشكل من التعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والشبكات الاجتماعية، واقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والصناعة.¹² وهو مجتمع يعمل على تحقيق التكامل بين خدمات التخطيط البيئي ونظم التعليم الإلكتروني، ويعمل على دعم الابتكار والإبداع وخلق معارف جديدة.¹³ فهو أحد النظم المسيطرة على الحياة الاجتماعية اليوم، ويكون فيه التعليم أبرز أولويات النمو الاجتماعي والمعرفي للإنسان، وتحتل فيه المعرفة مكانة أساسية في المجتمع.¹⁴

كما يقصد بمجتمع المعرفة ذلك المجتمع الذي تقدم فيه الخدمات إلكترونياً، وتنقل فيه المعرفة الى مجتمع المعلومات، من خلال الإنترنت، والفضاء الإلكتروني (التليفزيون الرقمي، والهاتف المحمول ومراكز الإتصالات)، وذلك في العمليات التعليمية على سبيل المثال، وتصبح فيه التكنولوجيا الذكية الأداة والقوة الرئيسة في صنع القرار.¹⁵ كما يتم في ذلك المجتمع التعامل مع المعرفة على أنها سلعة، ولا سيما في الدول الرأسمالية، وبها تتحقق التنمية الاجتماعية.¹⁶

كما يقصد بمجتمع المعرفة عملية التوسع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وفيه يُصنف المجتمع وفقاً لنسبة العلم والتكنولوجيا الموجودة فيه؛ وتُعد المعارف والمعلومات بأنها موارد إستراتيجية لمجتمع المعرفة.¹⁷ ويضيف دانييل بيل (Daniel Bell) أن التكنولوجيا الذكية هي الإدارة الرئيسية لإدارة التنظيمات، وهي تكتسب في مجتمع ما بعد الصناعة نفس المعنى الذي تكتسبه تكنولوجيا الآلات في المجتمعات الصناعية، وذلك المجتمع يتشكل من ثلاثة عناصر: عنصر يتعلق بقوة عمل المعلومات، عنصر التعامل مع تدفق المعلومات وخاصة المعرفة العلمية، والعنصر الأخير يتعلق بالكمبيوتر وثورة المعلومات.¹⁸

٥- الدراسات السابقة:

١- دراسات حول المسؤولية الاجتماعية الجامعية:

على المستوى العالمي فقد أجريت دراسة هيرش وشنايدر (Hersh & Schneider, 2005)^{١٩} حول تعزيز المسؤولية الشخصية والمجتمعية في الجامعات أن العديد من المؤسسات على المستوى الوطني، مثل جامعة (هارفارد)، وجامعة (ستانفورد)، وجامعة ديوكي) جعلت المسؤولية جزءاً لا يتجزأ من الخطط الاستراتيجية الخاصة بها كما جعلتها من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية، وأن لدى هذه الجامعات التزامات تعكس اتجاهها أوسع في مجال الأخلاق والقيم والمسؤولية الشخصية والمجتمعية؛ حيث شكلت أحد الأهداف البارزة في عمليات التعلم التي تقدمها الكليات. وقد أوصى الباحثان بضرورة وجود مبادرات استباقية واضحة تعمل على تحقيق هذه الأهداف المرتبطة بالأخلاق والمسؤولية الشخصية والمجتمعية، وربطها بالتميز الدراسي للطلاب والمجتمع الخارجي أيضاً، وتقديم الأدوات التي تتيح قياس مدى الوفاء بهذه الأهداف وتقييمها.

كما أكدت دراسة (Nejati et al., 2010)^{٢٠} على أن هناك اهتماماً متزايداً بالمسؤولية الاجتماعية بين الأكاديميين والممارسين وإدارتها في المؤسسات التعليمية كونها تؤدي دوراً مهماً في حل المشكلات العلمية، وهدفت الدراسة إلى استقصاء اهتمام الجامعات الرائدة بالمسؤولية الاجتماعية، (الجامعات العشرة الأولى في بعض التصنيفات) وأظهرت النتائج أن هذه الجامعات ملتزمة بمسئولياتها الاجتماعية وتقدم معلومات كافية حول المسؤولية الاجتماعية المتضمنة والتي شملت التنظيم، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، والممارسات التشغيلية، وقضايا الطلبة، وتطور المجتمع المحلي وإن كانت هناك اختلافات بين بعض الجامعات في شدة الإهتمام بأحد مجالات المسؤولية الاجتماعية عن المجالات الأخرى.

كما أجريت دراسة نيجيرية عام (٢٠١٣)^{٢١} هدفت إلى الكشف عن مدى الحاجة إلى أن تتحمل الجامعة برامج المسؤولية الاجتماعية، واستخدمت الدراسة طريقة البحث النوعي حيث اعتمدت على المقابلة الشخصية في جمع البيانات والمعلومات، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء المعهد النيجيري للعلاقات العامة حيث تمت مقابلة عشرة أعضاء حول ضرورة قيام الجامعات بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات يجب أن تكون مسؤولة اجتماعياً عن أصحاب المصلحة، كما أظهرت النتائج أيضاً أن المسؤولية الاجتماعية تساعد المنظمات، بما في ذلك الجامعات لتحسين صورتها كما أن الجامعات في جميع أنحاء العالم تحتاج

إلى الانخراط دائما في المسؤولية الاجتماعية حتى تتمكن من كسب تأييد أصحاب المصلحة، وتوصي الدراسة بأن تسعى الجامعات إلى أن تكون مسئولة مجتمعياً، إذا كانت ترغب في كسب رضا وتأييد أصحاب المصلحة، وينبغي أن تسعى إلى توصيل برامج المسؤولية الاجتماعية إلى أصحاب المصلحة.

كما أجريت دراسة تايلاندية عام (٢٠١٦) ^{٢٢} هدفت إلى الكشف عن آثار المسؤولية الاجتماعية للجامعة على صورة الجامعات الخاصة في تايلاند. واستخدمت الدراسة الطريقة النوعية، وتمثلت عينة الدراسة في ستة أفراد من قيادات الجامعات الخاصة بتايلاند، وستة من الطلاب، وستة من أولياء الأمور، وتوصلت الدراسة إلى أن عناصر المسؤولية الاجتماعية للجامعات التايلاندية متضمنة في معايير الجودة ولكن هناك العديد من الجامعات تجاوزت تلك المعايير، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تؤثر على القدرة التنافسية ونوعية الخريجين، وتوصي الدراسة بضرورة تطبيق الجامعات للمسؤولية الاجتماعية وممارسة الأنشطة المتعلقة، كما تؤكد الدراسة على ضرورة التواصل مع أصحاب المصالح، والإعلان عما تقوم به الجامعة من أنشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

كما نشرت دراسة ماليزية عام (٢٠١٤) ^{٢٣} هدفت إلى اختبار اتجاه الجامعات الخاصة والحكومية في ماليزيا نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة من عام 2000 م وحتى ٢٠٠٩ م، حيث تكونت عينة الدراسة من جامعتي (سيجما وجاما)

Sigma University and Gamma University

حيث تم فحص التقارير السنوية للجامعتين في تلك الفترة وفقا لفئات الأداء الاجتماعي الآتية: تعزيز الرفاهية؛ تعزيز المعرفة؛ وتعزيز الملكية والمساعدة المجتمعية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الاستجابة والتطبيق للمسؤولية الاجتماعية جاء بشكل مختلف لكل من الجامعتين الخاصة والحكومية، حيث ركزت الجامعة الحكومية في تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية على الطلبة والعاملين فقط دون الاهتمام بالمجتمع الخارجي والبيئة المحيطة بها، في حين كانت استجابة الجامعة الخاصة في هذا المضمار تبني بشكل جيد وذلك للقطاع الداخلي لإدارة الجامعة، والضغط المجتمعية عليها. ومن أهم النتائج التي ظهرت وأكدت عليها هذه الدراسة هو أن المسؤولية الاجتماعية لها دور هام في بقاء الجامعات واستمرار عملها أو على الأقل تعزيز شرعيتها.

كما هدفت دراسة إسبانية (٢٠١٧)^{٢٤} إلى الكشف عن مدى تطبيق جامعة بوليتكنيكا مدريد في إسبانيا المواصفة أيزو كوسيلة لتوسيع نطاق التزاماتها تجاه المسؤولية الاجتماعية للجامعة وكشفت الدراسة أنها أول مؤسسة جامعية إسبانية تطبق مواصفة أيزو على المسؤولية الاجتماعية بهدف التدقيق الخارجي، وهي أيضا المؤسسة الوحيدة التي تقوم بذلك دوليا. وهذه الجامعة تستخدم مؤشرات يمكن التحقق منها من قبل جماعات المصالح والمؤسسات الأكاديمية التي تطبق المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية من خلال الحوكمة والأداء. وفي المقابل، اتخذت الجامعة خطوات أخرى نحو التزامات الجامعة تجاه المجتمع.

كما نشرت دراسة إسبانية (٢٠٢٠)^{٢٥} هدفت الى الكشف عن مدى تأثير إلتجاهات وسلوكيات المسؤولية الاجتماعية الجامعية على رضا الطلاب، وتقييم مشاركة الطلاب في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتم تطبيق الدراسة على ٣٦٢ طالب من جامعة سترينبادورا وبينت الدراسة أن الجامعات تقوم بالمسؤولية الاجتماعية لتعزيز قدراتها، وتقوم الجامعة بها في أربعة مجالات هي: التعليم والبحث والإدارة وخدمة المجتمع، وعلى الجامعة أن تسعى جاهدة إلى تلبية مصالح أصحاب المصلحة، وبصورة خاصة الطلاب، كما بينت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة لها تأثير إيجابي على رضا طلابها.

أما على المستوى القومي فقد نشرت دراسة عام (٢٠١٧)^{٢٦} هدفت الى تقديم رؤية مقترحة للمسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك فيصل من خلال التعرف على الأسس النظرية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات في الأدب التربوي المعاصر، والكشف عن درجة (توفر - أهمية) ممارسات المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها، ومن ثم وضع رؤية مقترحة للمسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك فيصل. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على الإستبيان كأداة لجمع البيانات حيث طبقت الاستبانة على عينة مكونة من (٥٧٤) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل، وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي درجة التوافر لأبعاد المسؤولية الاجتماعية كانت (51.53%) بانحراف معياري (١.٤٥٥) وبلغت نسبة الأهمية 63.٥١% بانحراف معياري (٦٦.٥٣٦) بلغت الفجوة النسبية (3٥.٦٦%) بانحراف معياري ٦٥.١٦١، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغير الجنسية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغير الدرجة العلمية، الجنس، الكلية. وفي ضوء ذلك تم وضع رؤية مقترحة للمسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك فيصل.

كما هدفت دراسة فلسطينية (٢٠١٤) ^{٢٧} إلى معرفة العلاقة بين المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وكل من المسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، وكذلك الكشف عن الفروق في المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) والمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى أفراد العينة في ضوء متغيرات الدراسة: الجنس، المستوى الدراسي، التخصص، المستوى الاقتصادي، الانتماء الحزبي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي واتبع الأسلوب الارتباطي، وقام الباحث بإعداد استبانة مكونة من ثلاثة محاور: الأول لقياس المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة)، والثاني لقياس المسؤولية الاجتماعية، والثالث لقياس تأثير الأقران، وتكونت عينة الدراسة من ٣٦٦ طالباً وطالبة من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع غزة بواقع ٢٠٤ ذكور، ١٦٢ إناث، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وبينت الدراسة وجود علاقة إرتباطية موجبة بين المشاركة السياسية والمسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب، فضلاً عن إرتفاع مستوى المسؤولية الاجتماعية لديهم، وكان أول أبعادها ظهوراً المسؤولية الدينية والأخلاقية، ثم المسؤولية الاجتماعية ثم المسؤولية الوطنية، وأخيراً المسؤولية الشخصية.

٢- دراسات حول مجتمع المعرفة:

على المستوى العالمي أجريت دراسة أديا وأوينكا (Adeya & Oyeinka, 2002) ^{٢٨} بهدف التعرف إلى مدى استخدام هيئات التدريس في الجامعات الأفريقية (كينيا ونيجيريا) لشبكة الانترنت، ومعرفة المعوقات التي تحول دون استخدام الانترنت في العمل البحثي الأكاديمي والتدريس. وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٢٧) مدرساً ومدرسة يدرسون في الجامعات الكينية والنيجرية. وقد أظهرت الدراسة نتائج عديدة أهمها أن ما نسبته (٩٠.٧%) من المدرسين الكينيين يستخدمون الانترنت في البحث العلمي، بينما في المقابل فإن (٦٩%) من النيجيريين يستخدمون الانترنت لنفس الغرض، وبينت النتائج أن أهم معوقات استخدام الانترنت في البحث العلمي تعود إلى عدم توفر الأجهزة والدعم المادي، وعدم المعرفة باستخدام الانترنت، كما أوضحت النتائج أن استخدامات الانترنت تركزت على استخدام البريد الإلكتروني، والبحث العلمي، والتدريس، ومتابعة التطورات والأحداث الجارية، ونشر الأعمال.

كما قام كيلي (Kelly, 2002) ^{٢٩} بدراسة حول استخدام خدمة الانترنت من جانب أعضاء هيئة التدريس بجامعة ميرلاند (University of Maryland) الأمريكية. وبينت النتائج أن التخصصات العلمية التطبيقية كالمهندسة والحاسوب تستخدم الانترنت أكثر من

غيرها من التخصصات ولمدة أطول ولأهداف متعددة، بينما التخصصات النظرية كاللغات والتاريخ والآداب فأثما تستخدم الانترنت أقل وتستخدمه لمدة أقصر ولأهداف محددة، وبينت النتائج كذلك أن أهم المعوقات تمثلت في قلة المصادر الخاصة ببعض المجالات النظرية، وعدم توفر الخدمات الإرشادية الفنية والعلمية لاستخدام الانترنت، وقلة توفر الحوافز من المؤسسة العلمية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس لاستخدام الانترنت.

أما على المستوى القومي فقد نشر عبدالوهاب جودة (٢٠٠٧) دراسة هدفت الى التعرف على سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي، وذلك بالتطبيق على عينة من الاكاديميين العرب بكليات ومراكز جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان وقد بلغت ٢٢١ مفردة، بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، والعينة العشوائية الطبقية، وإستناداً على التقارير والإحصاءات الدولية والإقليمية حول وضعية الإنتاج العلمي العربي، وكشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب عن رؤيتهم لانحسار الإبداع في العلم بالوطن العربي، كماً ونوعاً، بمعنى ضعف توافر منتجات إبداعية بالميادين العلمية المختلفة، وكذا إنخفاض مستوى القوى البشرية العاملة في مجال البحث والتطوير وكفايتها بالميادين العلمية المختلفة بالوطن العربي، كما أن معظم نشاطات البحث والتطوير تحدف في غالبيتها إلى توليد المعارف الأساسية فقط دون تحويلها إلى تقانة، تستطيع أن توظف في تطوير خدمات ومنتجات تسهم في تطوير الاقتصاد، وبناء مجتمع المعرفة.

كما أجرى فيصل محمود غرايبة (٢٠٠٧) دراسة هدفت الى التعرف على الكيفية التي يتم من خلالها مواجهة التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١- استثمار قطاع الشباب وتحقيق الرعاية النفسية لهم، وكذا استثمارهم وتنمية قدراتهم على التفكير الإيجابي من خلال التعليم والتدريب ومختلف وسائل الإتصال وتقنية المعلومات، وكذا تحقيق التواصل معهم ليشاركوا في إتخاذ القرار، وتنمية قدراتهم وتقديم القدوة الحسنة لهم، واستثمار وقت فراغهم وتشجيعهم على التطوع، وتمكينهم من المشاركة السياسية.

٢- العمل على تنمية الروح الجماعية لدى الشباب بما يعزز روح الإنتماء تجاه المنظمة وبما يضبط تعاملات الشباب فيما بينهم.

٣- تنمية روح المبادرة لدى الشباب، وإطلاق طاقاتهم في الإبداع والابتكار، بمختلف الحوافز والمكافآت.

٤- تأكيد قيم التسامح والتآخي واحترام الاختلاف في الرأي والتعدد بالاتجاهات والقناعات، ترسيخاً لقيم التعامل الديمقراطي بين الشباب.

٥- تمكين الشباب وتشجيعهم على الانفتاح على الثقافات الأخرى بمختلف فرص اللقاءات والزيارات والاطلاع عبر مختلف الوسائل الحديثة والسريعة، بما يدعم التضامن والتعاون والتفاهم بين الشباب خاصة والشعوب عامة.

٦- إفساح المجال أمام الشباب للتطوع لخدمة المجتمع، وخاصة في الأحياء العشوائية والمناطق الريفية بما يساعد على تطويرها وتحديثها.^{٣١}

وفي دراسة أخرى أجرتها عايدة فؤاد (٢٠٠٧)^{٣٢} هدفت الى التعرف على مدى قدرة البني الاجتماعية العربية على وجه العموم والأسرة العربية على وجه الخصوص، على الإقتراب من بناء القدرات في إطار اكتساب المعرفة، وفقاً للمفهوم العصري لمجتمع المعرفة، وتحديد واقع البنية الاجتماعية العربية في عصر مجتمع المعرفة وكذا أهم التحديات التي تواجهها. معتمدة في ذلك على بعض نماذج من الأسر العربية في المجتمع المصري، والمجتمع العمالي مع مراعاة إنتماء الأسر للشرائح الاجتماعية المتوسطة، وهي دراسة أنثوجرافية، تعتمد على الطرق الكيفية، باتباع الملاحظة والمقابلة المتعمقة، والمعاشية للأنشطة الاجتماعية.

ومن أهم نتائج تلك الدراسة:

١- هناك العديد من التحديات التي تواجه البلدان العربية في محاولتها للوصول لمجتمع المعرفة ومنها العولمة وما تمارسه من آليات لتكريس الهيمنة على مقدرات العالم سواء في المعرفة أو في الاقتصاد وبالتالي على فرص التنمية، وكذا ما تتعرض له الثقافة العربية في مواجهة العديد من القضايا كالوحدة الثقافية الكونية وتعدد الثقافات، فضلاً عن هيمنة البني التقليدية كالمجتمع الأبوي وسيادة القبيلة والعشيرة، وتدهور الطبقة الوسطى، وإرتباط بناء القوة في المجتمع بتوزيع السلطة الموازي لتوزيع رأس المال، وكذا الهجرة الدولية سواء كانت للدول العربية أو الغربية.

٢- من خصائص مجتمع المعرفة سيطرة النزعة الفردية، وتنمية النظرة النقدية والإبتكارية، وهيمنة الأسس العقلانية، وتطور وسائل الإتصال، وتفكك الأطر التقليدية حيث تفككت على سبيل المثال أنماط العمل النموذجية، وتحولت الى ترتيبات أكثر مرونة من

بينها: العمل في المنزل باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة، فضلاً عن مشروعات الاستشارات القصيرة الأمد وغيرها من أنماط العمل الجديدة في ظل مجتمع المعرفة، كما تزايدت أنشطة التصميم والتطوير والتقانة والتسويق والبيع وتقديم الخدمات المرتبطة بهم، ويطلق على المشتغلين في هذا المجال "عمال المعرفة"، وفي الحقيقة هذا النمط من الاقتصاد يعمل من خلال شبكات ممتدة تتجاوز حدود الدول والجنسيات ولا تتوقف عندها.

٣- إن المجتمع العربي، والأسرة العربية بعيدة نوعاً ما عن آليات اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها، لذا، نحن في أشد الحاجة لعمليات إبداع اجتماعي يمكنها أن تنشأ حركة مجتمعية نشطة، من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وبمشاركة مؤسسات الدولة كفاعل هام. وذلك، من أجل إطلاق الطاقات البشرية الخلاقة في المجتمع، وتوظيفها بكفاءة في بناء قدرات بشرية تمكننا من الصعود لخصائص مجتمع المعرفة.

كما هدفت دراسة زياد بركات وأحمد عوض عن مجتمع المعرفة (٢٠٠٩) ^{٣٣} إلى إستطلاع رأى عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية حول واقع الدور الذي تمارسه هذه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة، ولهذا الغرض تم تطبيق استبيان لتقييم دور الجامعة في تنمية مجتمع المعرفة، على عينة بلغ قوامها (١٣٢) عضو هيئة تدريس يعملون في بعض الجامعات العربية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات العربية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس كان بمستوى قوى في مجال إعداد الفرد، وكان هذا الدور بمستوى متوسط في مجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال توليد المعرفة، علماً بأن المستوى العام لهذا الدور كان بمستوى متوسط؛ ودلت النتائج أيضاً على وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين في تقديرات دور الجامعات العربية في مجال إعداد الفرد لصالح الذكور، وعدم وجود فروق جوهرية في هذه التقديرات في مجال تنمية مجتمع المعرفة وتوليد المعرفة وفي الدور العام تبعاً لمتغير الجنس. كما أظهرت النتائج فروق دالة إحصائياً في تقديرات عينة الدراسة في المجالين: توليد المعرفة وإعداد الفرد تبعاً لمتغير التخصص. كما بينت النتائج وجود فروق في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات وفي الدور العام للجامعات في تنمية مجتمع المعرفة تبعاً للموقع الجغرافي وذلك لصالح الجامعات في بلدان الخليج العربي.

أما فيما يتعلق بالمستوى المحلي فقد نشر على جلبي، أمل عادل (٢٠١٢) ^{٣٤} دراسة هدفت إلى تسليط الضوء على المقاصد والسياق الكوني للتنمية القائمة على المعرفة كإستراتيجية

تنموية بديلة بالمجتمع المصري، بالإعتماد على أسلوب تحليل الخطاب للتجارب البازغة لدوائر المعرفة وكذا أسلوب إعادة تحليل التراث والدراسات السابقة والبيانات الجاهزة، وبالتطبيق على مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، والقرية الذكية، ومدينة البحوث العلمية بالاسكندرية. وقد أسفرت الدراسة عن ضرورة تحول المجتمع المصري الى مجتمع قائم على المعرفة ويبنى اقتصاده على ذلك، وهو ما يستلزم الاستفادة من تجارب مجتمعات شرق آسيا وأمريكا اللاتينية المعتمدة على عمالة منخفضة التكاليف، وضرورة الإستناد على نشاطات تتمحور حول الإبداع والتجديد والإبتكار لأنها تخلق فرص عمل وثروة ونمو اقتصادي، وبالتالي القضاء على البطالة والفقر، بالإضافة إلى ضرورة عدم فصل اقتصاد المعرفة بعيداً عن الاقتصاد الوطني، حتى لا تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما يخدم ذلك تحقيق الاقتصاد المستدام، ويعزز الشراكات، ويدعم الديمقراطية وينمي خدمات التعليم والصحة والإسكان والبيئة الرحبة للأقليات والمهاجرين، وهو ما يعزز الاندماج في اقتصاد المعرفة الكوني، ويعزز التنمية البشرية المستدامة.

تعقيب:

بناءً على العرض السابق لأهم الدراسات السابقة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات، وبمجتمع المعرفة؛ تحاول الباحثة تحديد ما أتفقت فيه تلك الدراسات من نتائج، وما اختلفت حوله، بالإضافة إلى عرض ما أغفلته تلك الدراسات من قضايا في تناولهم لموضوع الدراسة:

أولاً: من حيث الموضوع والأهداف:

- ١) أكدت الدراسات الأجنبية على أن المسؤولية الاجتماعية جزء أساسي من إستراتيجية الجامعة، وارتباطها بحقوق الإنسان، وممارسات العمل والتشغيل وقضايا الطلبة.
- ٢) اهتمام الدراسات الأجنبية والعربية على حد سواء بأعضاء هيئة التدريس في دراسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، دون النظر الى باقى الموارد البشرية التي تعد محور اهتمام المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ومنها الخريجين، والطلبة والباحثين والعاملين بالجامعات، بالإضافة إلى أعضاء المجتمع المحلي، لاسيما دراسة Dolores عام ٢٠٢٠.
- ٣) تأكيد الدراسات الأجنبية على أن من معوقات التحول لمجتمع المعرفة عدم وجود الدعم المادى، وعدم المعرفة باستخدام الإنترنت، ومنها دراسة أديا وأودينكا ٢٠٠٢.

- ٤) ندرة الدراسات العربية حول المسؤولية الاجتماعية للجامعات، لاسيما دراسة سمير حسن عام ٢٠١٧، والتي هدفت إلى الوصول لرؤية مستقبلية حول المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك فيصل.
- ٥) عدم وجود دراسات مصرية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات.

ثانياً: من حيث النتائج:

- ١) ارتبطت النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة بطبيعة المجتمعات التي أجريت فيها تلك الدراسات، مع ملاحظة ندرة الدراسات المصرية والعربية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- ٢) أكدت نتائج الدراسات السابقة على ضرورة الأخذ بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات، وتضمينها بإستراتيجية الجامعات في كافة المجتمعات، خاصة في ظل إرتباطها بالتنمية المستدامة، مع ضرورة توفير الرؤية والإرادة السياسية لها، وكذا التمويل، والشراكة، فضلاً عن رأس المال البشري.

ثالثاً: من حيث الأساليب المنهجية والأطر النظرية:

- ١) اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة محددة من الإستراتيجيات المنهجية، منها: المنهج الوصفي، والمنهج المقارن، وأداة الإستبيان، مع وجود ندرة في استخدام المناهج الكيفية وكذا الإلكترونية، الإستبيان الإلكتروني، لاسيما دراسة Asmah2013، Plungpongpan2016 وعلى جلي وأمل عادل، فقد استخدموا المناهج الكيفية مثل المقابلة الشخصية، وتحليل الخطاب وإعادة تحليل التراث.
- ٢) عدم وضوح الأطر النظرية لعدد كبير من الدراسات السابقة.

ثانياً: التجارب العالمية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات:

١ - تجربة الجامعات الرومانية:

في رومانيا، ليست المسؤولية الاجتماعية مفهوماً تركز عليه الجامعات بشكل كبير، ووفقاً للبيانات المتاحة، لا توجد دراسات كافية (كثيرة) للمسؤولية الاجتماعية الأكاديمية،^{٣٥} فالإهتمام

بها، جرى على نطاق ضيق، وذلك لأن النظام التعليمي الروماني لا يزال يتسم بالقصور الذاتى والبيروقراطية، مما يجعل من الصعب تغيير المناهج الدراسية، وإن كان هناك اهتمام بالنظم الإيكولوجية الطبيعية، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتدوير النفايات بشكل سليم. وتستضيف الجامعات الرومانية بعض من تلك المبادرات، أما فريداً أو جماعياً، وبقيادة مؤسسية ولكن بصورة نادرة وغير منتظمة، وذلك ما يسلب الضوء على الحاجة القائمة في الجامعات الرومانية إلى وضع قواعد ولوائح وإجراءات رسمية على أساس أكثر انتظاماً من بعض الحملات الدورية لإعلام وتعهّد النظام الداخلى (الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناهج والبرامج الإضافية).

كما تقوم الجامعات الرومانية بإدراج الإستدامة في المناهج الدراسية، والتعاون مع الخريجين، وكذلك التعاون مع الجامعات الأخرى والمدارس الثانوية والمؤسسات التعليمية، فضلاً عن التعاون مع الشركات والمجتمعات المحلية بالمنطقة، والتعاون المشترك بين الأقاليم، وكذلك تنظيم الحملات الاجتماعية، بهدف تغيير السلوك وجعله إيجابياً.^{٣٦}

وفي رومانيا، هناك عدد قليل من الدورات الدراسية المتعددة التخصصات (في الغالب بالجامعات التقنية)، والعديد من البرامج الدراسية التي تركز على المشاكل، وعدد قليل من الحملات الاجتماعية التي تنظمها جامعة الأمم المتحدة، وحملات اجتماعية أكثر تواتراً ينظمها الطلاب، والاتحادات الطلابية، والمنظمات غير الحكومية.

وقد تم تحديد أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الرومانية، وهى العلاقات مع الخريجين، والإعتراف الاجتماعى بعمل الأساتذة، وبرامج التعاون المختلفة، والأعمال التجارية للجامعات. فينبغى أن تتعاون الجامعة مع الخريجين لكي تخدم متطلبات السوق المحلى، وأبرز مثال على هذا خريجي أكاديمية بوخاريسست للدراسات الاقتصادية، أو خريجي جامعة باي بولياى الذين يسهلون العلاقة بين الجامعات ويلتقون بالخريجين والطلاب من خلال الحلقات الدراسية الافتراضية عبر الأنترنت، وبناء الفرق، والتطوع. كما أهتمت الجامعات الرومانية بتقديم العديد من الجوائز المرشح لها أفضل الأساتذة، والتي تنظم من أكثر من ٦٠ اتحاد طلابي وذلك للمكافأة على الاداء والرؤية المتعددة التخصصات والمهارات التربوية، وكان أكثر الاساتذة تمثيلاً كل من الاستاذ بولونيا، والاستاذ غالادينيوت باتريشينو *Bologna Professors' Gala, Professoria* وذلك برعاية مؤسسة جالا ومؤسسة كوديكس للإحتفال بالجوائز التعليمية (*Gala - Dinu*)

*Patriciu Foundation, and CODECS Foundation for
(Leadership Gala of educational awards.*

وفيما يتعلق بالتعاون مع الجامعات والمدارس الثانوية والمؤسسات التعليمية الأخرى، نذكر الامثلة التالية كنموذج للممارسات الجيدة: جامعة السومر للشباب *Junior Summer University* أعدت مشروع تعليمي نفذته على الصعيد الوطني منظمة طلابية من جامعة باي بوليبي Babeş-Bolyai University عام ٢٠٠٨، وهو أول مشروع من هذا النوع في الدول الأوروبية وكان في جامعة أوروبا الشرقية، ويتيح لطلاب الصف الحادي عشر إمكانية اختبار بيئة الجامعة، ولاسيما جامعة باي بوليبي، وذلك بأن يصبحوا طلاباً لمدة إسبوعين، بهدف التوصل إلى أفضل اختيار مهني بعد تخرجهم، كما أعد فريق العمل بجامعة بوخاريسست مشروعاً مماثلاً حيث أنها شريكة في مشروع وطني بعنوان " نحن لسنا غير مباليين، نحن أصدقاؤك We are not indifferent, we are your friends"، حيث يساعد الطلاب الجدد المنتمين الى فئات متطرفة فقيرة أو أيتام، وذلك تحت شعار نشكل أنفسنا بتشكيل الآخرين we form ourselves by forming the others".^{٣٧}

وفيما يتعلق بقيام الجامعات بإتباع نهج رسمي أو اعتماد نظام إدارة معتمد أو مسجل مثل ISO 14001, EMAS, OHSAS 18001 and/or SA8000 يتضح أن الجامعات الرومانية ممثلة تمثيلاً هزلياً، وبذلك فهي لا تزال في مراحلها الأولى فيما يتعلق بالمشروعات البحثية والمشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية وورش العمل. ومن الأمثلة على ذلك الشراكة القائمة بين الجامعات الرومانية والجمعية الرومانية من أجل ضمان الجودة والمعهد الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بتنظيم مبادرة الإبتكار عام ٢٠٠٨ وهي جزء من المشروع الاوروي لإدارة المنتجات.

وأخيراً وليس بآخر، فإن الحملات الاجتماعية والثقافية التي بدأها الطلاب والاتحادات الطلابية والجامعات والتي تسلط الضوء على المسؤولية الاجتماعية، الحملة الاجتماعية "أنا أغسل يدي *I wash my hands*" ويديرها فريق من جامعة باي بوليبي، وكذا حملة " تمهلوا *Take it easy*" وركزت على الآثار السلبية للإجهاض، وأدارها فريق آخر من طلاب الجامعة نفسها، فضلاً عن مشروع الحديقة النباتية عام ٢٠٠٦ والتي قام بها رابطة العمل الجماعي بجامعة بوخاريسست، كما ساعدت أكاديمية بوخاريسست للدراسات الإيكولوجية المكتبة المركزية والجامعة كارول الاولى عن طريق التبرع بالكتب. وفي النهاية يجب التأكيد على ضرورة الموافقة على

الحملات الاجتماعية من مجلس الجامعة والأساتذة والموظفين الإداريين والطلاب، وإلا لما كان الهدف سيتحقق، خاصة في ظل التنوع الثقافي الكبير بين الطلاب، وفي ظل النظر على تحقيق التنمية المستدامة من جانب، وفي ظل أن هؤلاء الطلاب سيعملون في حياتهم المستقبلية وفقاً لمبادئ الإستدامة التي تلقوها بالجامعات ومنها فصل النفايات وتوفير الطاقة ورياضة المشى واستخدام المواصلات العامة بدلاً من التنقل بالسيارات الخاصة، وبذلك تتحقق المسؤولية الاجتماعية للجامعات وعندئذ تتصرف كجهة فاعلة إيجابية في المجتمع المحلي.^{٣٨}

٢- تجربة جامعات دول جنوب شرق آسيا:

فقد استحوزت ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات أيضاً على اهتمام المناطق الآسيوية، واقترحت شبكة جامعة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) إطاراً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والإستدامة في جامعة آسيان، ويتكون من العناصر الرئيسة التالية:

أ- التعليم والتعلم والخدمات البحثية والاكاديمية.

ب- الحوكمة والإدارة في الجامعة.

ج- المشاركة المجتمعية.

د- الحياة الجامعية، بهدف تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه مجتمع آسيان.

وقد تأسست المسؤولية الاجتماعية للجامعات في تايلاند عام ٢٠٠٨ لتحقيق مستوى عالى من الصداقة والوفاء، من خلال:

أ- بناء الجسور بين المجتمعات المحلية.

ب- الإلتزام بحسن النية.

ج- المشاركة خارج الحدود. وفي هذا السياق إنعكس الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في تايلاند على موضوعات: البيئة، والظروف المعيشية الكافية، والإحترام المتبادل، والنزاهة، والأمانة البحثية.^{٣٩}

٣- تجربة جامعة سبيرو هارت Spiro Haret University:

إن جامعة سبيرو هارت مؤسسة معتمدة للتعليم العالى بروما، ومعتمدة بوصفها مؤسسة اعتبارية ذات قانون خاص ومصلحة عامة، وهى جزء من نظام التعليم الوطنى، وتحمل اسم عالم

روماني كبير وعالم رياضيات وفلك وسياسي، وتولى وزارة التعليم ثلاث مرات وهو عضو بالأكاديمية الرومانية، ونفذ إصلاحات عميقة ومؤثرة في نظام التعليم الروماني الحديث. وقد تولى الأعضاء المؤسسون لمنظمة العمل من أجل الديمقراطية والتنمية، ومنهم ريدان وسبيريت Haretian and vanguardist spirit إنشاء مؤسسة للتعليم العالي عام ١٩٩١ تهدف إلى إحداث التغيير، وإعترافاً بتراث سييرو هارت قامت الجامعة بتحويل التعليم الروماني التقليدي من غرضه الخاص ووضعه من منظور جديد، وغيرت أولوياتها الإستراتيجية لتتماشى مع معايير التعليم الأوروبية الجديدة ومتطلباته الاجتماعية. وعلى مر التاريخ كانت الجامعة تتخذ خياراتها الخاصة باسم الاستقلال الأكاديمي والتقدم الاجتماعي الذي تدعمه، وهي ملتزمة بدعم التكامل الأوروبي بوضع التعليم العالي على مستوى التعليم الأوروبي، حيث تؤدي المسؤولية الاجتماعية للجامعة دوراً رئيساً ويكون الطالب فيها شريك، وهذا التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الجديد المرعى للمسؤولية الاجتماعية، يتجسد في الأهداف التالية:

أ- المشاركة الاجتماعية للجامعة: وتتم من خلال إلزام الجامعة بتوفير إمكانية حصول جميع الفئات الاجتماعية، بصرف النظر عن مواردها المادية؛ على تعليم أفضل من خلال: رسوم التعليم المنخفضة، وإعانات الكتب الدراسية، والمنح الدراسية، وخفض رسوم التعليم الخاص للطلاب الذين يكونون آباءهم متقاعدين أو معوقين، وقد بلغ عدد طلابها ٢٥٠ ألف طالب إنتظام وإنتساب.

ب- نقل العملية التعليمية عن طريق مراكز التعليم عن بُعد (٤٤ مركزاً في رومانيا، و٩ مراكز خارجها) بما يكفل الوصول المباشر للمواد التعليمية التي يتم توصيلها عن طريق الإنترنت أو المواد المطبوعة أو المذاعة من خلال لوازيم خاصة (على سبيل المثال ١٠٠٠٠٠ حاسب آلي للوصول المباشر والمجاني لجميع الطلاب). وهناك شبكة من ١٠٠٠٠٠ حاسب آلي موصولة داخل وخارج رومانيا والوصول إليها مجاني، ويمكن من خلالها التواصل بين الطلاب والمعلمين أينما وجدوا. فالتعليم عن بُعد مدعوم بالتكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، وهو ما يكفل التعلم المستمر لطلاب الجامعات، ويؤكد هذا للعاملين أن بإستطاعتهم

المشاركة في برامج وأشكال مختلفة من التعلم مدى الحياة دون ان يلتزموا

بترك منازلهم أو وظائفهم، فالجامعة تأتي إلى منازلهم.

ج- دعم فرص التعليم باللغة الأم للطلاب/ وللأشخاص المتأثرين بالقضايا الاقتصادية أو للمهاجرين. ويتيح إفتتاح مراكز التعليم عن بُعد في الخارج، . ولاسيما في بلدان مثل إيطاليا وأسبانيا وفرنسا. للرومانيين الوصول للتعليم بلغتهم الأم. ويعمل ويعيش عدد كبير من الشباب الروماني في إيطاليا وإسبانيا لأنهم اختاروا مغادرة رومانيا بدافع من الأمل في حياة أفضل لهم ولأسرهم. وفي بعض الأحيان عندما يكونوا أصغر من أن يفهموا أهمية التعليم، ويبحثون عن عمل بأحر أفضل في الخارج، والتكيف مع المجتمع الجديد واكتساب الإستقرار الاقتصادي، يبدأون في إستكشاف إمكانية العودة الى المدرسة بهدف تحسين مؤهلاتهم وكفاءتهم من خلال التعليم العالى. وهنا تقوم جامعة سيبروا هارت بالتوجه نحو تلبية هذه الاحتياجات من خلال إنشاء مرافق تعليمية جديدة مباشرة في أهم المدن التي تضم مجتمعات رومانية كبيرة مثل مدريد وروما.

د- إن جامعة سيبروا هارت لا تهدف للربح وإنما الى تعزيز المعرفة والثقافة في المناطق الريفية، وتعمل كمسئولة اجتماعياً على الإرتقاء بمستوى المشاركة في عملية المعرفة، خاصة في المجتمعات القائمة على المعرفة، والتي سعت الجامعة الى أن تكون جزء من تلك المجتمعات، وهي جامعة غير حكومية تهدف الى تعزيز ودعم الثقافة، وبالتالي دعم الأشخاص الموهوبين من المناطق الريفية للحصول على الإعتراف بهم على الصعيد الوطني، ولتيسير ذلك يتم نقل المعارف الى المجتمعات الأقل حظاً بل حتى إعطاء السكان المحليين فرصة ليكونوا مشاركين في الحياة المجتمعية التي تدعمهم بالوصول إلى وسائل الإعلام، وتنظيم المناسبات الاجتماعية.

ه- إن دعم وتشجيع الكتاب والرسامين وغيرهم بالموارد التي يحتاجونها الى حد ما، يعد هدف إضافي للجامعة سيبروا هارت الوطنية، وإتاحة الوصول إلى دور النشر أو دور الطباعة الحديثة لتخفيض تكاليف النشر؛ ويمكن إعتبار ذلك إجراء يعود بالنفع العام على المجتمع.^{٤٠}

تعقيب:

أكدت تجارب الجامعات الأجنبية على مجموعة من الجوانب التي تدعم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وهي:

١- اعتماد الجامعات الأجنبية على المسؤولية الاجتماعية في خططها الإستراتيجية، وتعاونها في ذلك مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين وأعضاء المجتمع المحلي، والعالمي أيضاً، من خلال تفعيل المشاركة الاجتماعية، وضمان حصول جميع الفئات الاجتماعية

- على التعليم بصرف النظر عن مستواهم المادى، وكذا ضمان التعليم عن بُعد، وكذا عقد إتفاقيات مع القطاع الخاص لدعم برامج البحوث وتوفير الدعم المادى لبرامج المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وكذا التعاون مع الجامعات المحلية والعالمية، بالشكل الذى يدعم التنمية المستدامة ويحقق البيئة المستدامة، وبالمشاركة فى المبادرات المحلية.
- ٢- أكدت تجارب الجامعات الأجنبية على ضرورة أن تتعاون الجامعات مع الخريجين، بما يخدم متطلبات سوق العمل، مع ضمان توفير الدعم المادى لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- ٣- إن المسؤولية الاجتماعية ليست مقصورة على الشركات العابرة للقوميات، بل أصبحت قضية بارزة لدى الجامعات، خاصة فى ظل ما يمكن أن تقوم به الجامعات فى تعزيز وتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية.
- ٤- كما أكدت التجارب الأجنبية على ضرورة إتباع نهج علمى ورسمى أو اعتماد نظام أو إدارة معتمد أو مسجل للمسؤولية الاجتماعية مثل نظام الإيزو ISO 14001.
- ٥- عدم وقوف برامج المسؤولية الاجتماعية على المجتمع الجامعى فقط وإنما إمتدادها الى المجتمع المحيط بها، وخدمة قضاياها ومشكلاته.
- ٦- كما أكدت التجارب الأجنبية على عدم اقتصر المسؤولية الاجتماعية على الجامعات الحكومية فقط، وإنما تمتد الى الجامعات الخاصة أيضاً.
- ٧- تضمن المسؤولية الاجتماعية للجامعات، عدم سعي تلك الجامعات الى الربح بقدر سعيها إلى الوصول إلى مجتمع المعرفة، من خلال قيامها بتوليد المعرفة وتنميتها ونشرها.
- ثالثاً: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للجامعات والتنمية المستدامة:**

استخدم مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى فى عام ١٩٨٠ فى الإستراتيجية العالمية للبقاء، وقد عرفها تقرير (برونند تالاند) بأنها التنمية التى تجيب حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. ثم تطور ذلك التعريف ليصبح: ضمان تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء فى حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية.^{٤١}

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، تتمثل فى الإندماج والتكامل البيئى، وتحسين العدالة الاجتماعية، وضمان الفاعلية الاقتصادية، وبذلك تتضمن ثلاثة أبعاد أساسية، وهى:

١- البعد الاقتصادي: وتعني الإستدامة هنا تعظيم واستمرارية الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، مثل: الطعام والمسكن والصحة والتعليم.

٢- البعد البيئي: ويركز على مراعاة الحدود البيئية، فيجب وضع حدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأمط الإنتاج السيئة وإستنزاف المياه وقطع الغابات.

٣- البعد الاجتماعي: حيث يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي، وبالتالي فيجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وضمان الديمقراطية.^{٤٢}

والمسؤولية الاجتماعية الجامعية هي فلسفة أو مبدأ للحركة الاجتماعية يمكن فهمها على أنها فلسفة الجامعة لاستخدام نهج أخلاقي لتنمية المجتمع المحلي والعالمي والتعامل معه من أجل دعم التنمية الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والاقتصادية، حيث أنها تعمل على إحداث التغييرات الاجتماعية، فهي تتبنى سياسة تتسم بجودة أخلاقية، وترسخ أداء المجتمع الجامعي، وذلك بوجود إدارة مسؤولة عن التأثير المعرفي والبيئي والمهني للجامعة وذلك في ظل حوار تشاركي مع المجتمع المحلي، من أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة، من خلال تقديم الخدمات، والبحوث، والمنح الدراسية، والتعاون مع أصحاب الأعمال.^{٤٣}

كما إن الإدراك الصحيح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يُبين إرتباطه الوثيق بالتنمية المستدامة وإشارته إليها في تعريفاته، فالمفهوم متكاملان ويخدم كل منهما الآخر. وأشارت التجارب العالمية الى أن دور الجامعات في التنمية المستدامة مؤثر، لاسيما من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية.^{٤٤} فالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية الجامعية (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية) هي في الواقع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ولذلك فإن السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة يتمثل في إدراك كل تنظيم وقطاع على حدة، وإلتزام تلك الكيانات بمسئوليتها تجاه حقوق العمل الجماعي، والحفاظ على البيئة، ونمو الاقتصاد.

وفي ذات الصدد تقوم الجامعة بالتأثير في بيئتها الداخلية (الطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس) والخارجية (المجتمع المحلي) حيث تعمل على تعليم الناس وتشكيل القيم والاخلاق، وبناء وإنتاج المعرفة، وبناء رأس المال الاجتماعي، وإعداد الطلاب لدخول عالم الواقع. وبذلك يتضح أن إلتزام الجامعات بمسئوليتها الاجتماعية تتمركز بشكل فريد لتلعب دوراً رائداً في تحقيق

التنمية المستدامة.^{٤٥} كما ينظر الى الجامعات والكليات على أنها أطراف تتحمل المسؤولية الاجتماعية بحكم طبيعتها الذاتية، فكلماتها ورسالتها تتحدث عن المسؤولية والجودة والسعة لتحقيق المبادئ الاخلاقية في التعليم والبحث العلمي.^{٤٦}

ويركز بعض الباحثين على مفهوم الإستدامة في ممارسات الحرم الجامعي من الناحيتين التنظيمية والتقنية، وإقترحوا أنه "لكي يكون الحرم الجامعي مستداماً، يجب أن يحافظ على البيئة، ويحفز النمو الاقتصادي، ويحسن رفاه المجتمع والميحتطين به".^{٤٧}

كما كان ميثاق الجامعة من أجل التنمية المستدامة (The University Charter for Sustainable Development) هو أداة أخرى أنشأها ميثاق كوبرنيكوس (Copernicus) للتعبير عن إلتزام العديد من الجامعات في القضايا البيئية والتركيز على التنسيق لتعبئة موارد مؤسسات التعليم العالي لتكون رائدة في صنع مجتمعات مستدامة والتشديد على الحاجة الى تغيير مفهوم القيم البيئية ضمن مناهج التعليم العالي.^{٤٨}

وكان إعلان تسالونيكي (Thessaloniki) عام ١٩٩٧ والمستند على مؤتمر اليونسكو للبيئة والمجتمع والتعليم والتوعية العامة من أجل الإستدامة، باليونان، بمثابة تغيير اجتماعي جذري من أجل تغيير البيئة. وقد وضعت العديد من الجامعات سياسات تنظيمية فردية ووظفت برامج لتحقيق استدامة الحرم الجامعي مثل معيار الايزو ISO 14001 والإدارة البيئية الأوروبية ومبادرة المباني الخضراء.^{٤٩} كما تم التركيز في هذا الصدد على تشجيع البحوث المستدامة، وتوعية الجمهور، والتعاون بين الجامعات، والشراكة مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والصناعية، ووضع مناهج متعددة التخصصات ومحو الأمية البيئية. وقد أوضح بعض الباحثين بجامعة كولورادو أن الجامعات نفذت العديد من جوانب الإستدامة في موضوعات تتعلق بالبحث، والأنشطة الطلابية، وإدارة المرافق، وتخفيض مستوى ما واجهته من تحديات تؤثر على التكامل والتنسيق داخل الحرم الجامعي.^{٥٠}

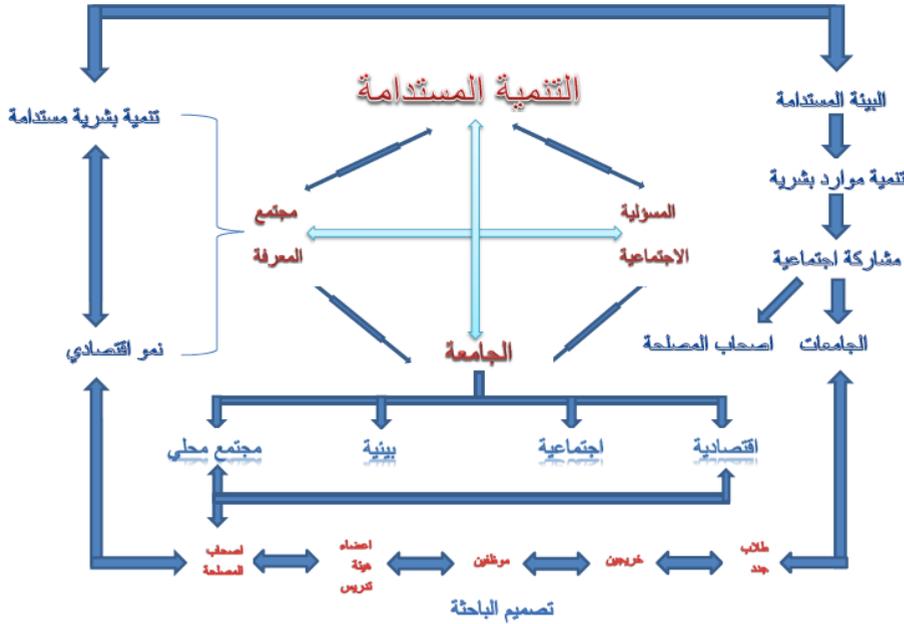
وترى الباحثة أنه إذا كانت التنمية المستدامة تهدف الى التوفيق بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فإن المسؤولية الاجتماعية للجامعات تعمل على دمج الاهتمامات التعليمية والبحثية والمجتمعية والبيئية في بوتقة واحدة، من خلال تدعيم استخدام الطاقة المتجددة، والحفاظة على البيئة، والإستجابة لمطالبات المجتمع ومواكبة مخرجاتها لسوق العمل، وأيضاً العمل على دعم المجتمع الجامعي، من خلال رفع قدرات الموارد البشرية داخلها سواء للطلاب أو الموظفين أو

أعضاء هيئة التدريس، وبالتالي يتضح أن هناك تكامل بين المسؤولية الاجتماعية للجامعة وبين التنمية المستدامة.

شكل رقم (١)

يوضح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للجامعات
والتنمية المستدامة في ظل مجتمع المعرفة

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للجامعات في ظل مجتمع المعرفة و التنمية المستدامة



رابعاً: الإطار الميداني للدراسة:

أولاً: الخصائص الديموجرافية للمبحوثين:

جدول رقم (١) الخصائص الديموجرافية للمبحوثين

النوع	الخصائص الديموجرافية للمبحوثين	ك	%
النوع	ذكر	٢٠	١٦,٩%
	أنثى	٩٨	٨٣,١%
الإجمالي		١١٨	١٠٠%
السن	٢٥:١٨	٦٧	٥٦,٨%

١١,٩%	١٤	٣٢:٢٦	
١٧,٨%	٢١	٣٩:٣٣	
١٣,٦%	١٦	٤٠ فأكثر	
١٠٠%	١١٨	الإجمالي	
٢٨%	٣٣	كلية عملية	نوع الكلية
٧٢%	٨٥	كلية نظرية	
١٠٠%	١١٨	الإجمالي	
٥٢,٥%	٦٢	طالب	الفئة التي ينتمي إليها
٧,٦%	٩	خريج	
٤,٢%	٥	باحث دراسات عليا	
٢٦,٣%	٣١	عضو هيئة تدريس	
٣,٤%	٤	موظف جامعي	
٥,٩%	٧	عضو مجتمع محلي	
١٠٠%	١١٨	الإجمالي	

١. الخصائص الديموجرافية من حيث النوع: يتضح من الجدول رقم (١) أن غالبية الباحثين من الإناث، حيث بلغت نسبتهم ٨٣,١%، وبواقع ٩٨ مفردة، وكانت النسبة الأقل من الذكور، وبلغت نسبتهم ١٦,٩%، وبواقع ٢٠ مفردة، وهو ما يعكس إرتفاع معدلات تعليم الإناث في ظل مجتمع المعرفة بالمجتمع المصري.

٢. الخصائص الديموجرافية من حيث المستوى العمري: يتضح من الجدول رقم (١) أن غالبية الباحثين يقعون في الفئة العمرية ما بين (١٨-٢٥) عاماً، وقد بلغت نسبتهم ٥٦,٨%، وبواقع ٦٧ مفردة، وقد يعكس ذلك المرحلة العمرية التي يكون بها الشباب

بالجامعة، وضرورة استغلال تلك الفئة العمرية من قبل المجتمع الجامعي لما تمتلكه من قدرات وحيوية ونشاط، وكانت أقل الفئات العمرية ظهوراً بمجتمع الدراسة هي ما بين (٢٦-٣٢) عاماً وقد بلغت نسبتهم ١١,٩%، بواقع ١٤ مفردة.

٣. الخصائص الديموجرافية من حيث نوع الكلية: أظهرت نتائج الجدول رقم (١) أن غالبية الباحثين ينتمون الى كليات نظرية، حيث بلغت نسبتهم ٧٢%، وبواقع ٨٥ مفردة، في حين بلغت نسبة الباحثين المنتمين إلى كليات عملية، ٢٨%، بواقع ٣٣ مفردة، وقد يعكس ذلك التوجه من قبل الباحثين الى التعليم النظري دون التعليم العملي من جانب، فضلاً عن صعوبة الإلتحاق بالكليات العملية من جانب آخر.

٤. الخصائص الديموجرافية من حيث الفئة التي ينتمون إليها: يتضح من الجدول رقم (١) أن غالبية الباحثين ينتمون الى فئة "الطلاب" وقد بلغت نسبتهم ٥٢,٥%، بواقع ٦٢ مفردة، تلاها فئة "أعضاء هيئة التدريس" بنسبة ٢٦,٣%، بواقع ٣١ مفردة، وجاء بالمرتبة الثالثة فئة "الخريجين" وكانت نسبتهم ٧,٦٥%، بواقع ٩ مفردات، كما جاء بالمرتبة الرابعة فئة "أعضاء المجتمع المحلي" وبلغت نسبتهم ٥,٩%، بواقع سبعة مفردات، وأخيراً بالمرتبة الخامسة فئة "موظفي الجامعة" وبلغت نسبتهم ٣,٤%، بواقع أربعة مفردات.

ثانياً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات في ظل مجتمع المعرفة:

١- أوجه إسهام إدارة جامعة الإسكندرية في المسؤولية الاجتماعية بالجامعة:

جدول رقم (٢) إسهامات جامعة الإسكندرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية

داخلها

إسهامات جامعة الإسكندرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية داخلها		نعم	لا	الى حد ما
١ - تعزيز المسائلة والشفافية والنزاهة والاحلاقات	ك	٤٥	١٧	٥٦
	%	٦٣,٦%	١٤,٤%	٤٧,٥%
٢ - وضوح اللوائح والسياسات الجامعية	ك	٧٠	٦	٤٢
	%	٥٩,٣%	٥,١%	٣٩,٨%
٣ - نشر القرارات	ك	٨٩	٥	٢٤

الجامعية	%	%٧٥,٤	%٤,٢	%٢٠,٣
٤ - الإلتزام بالمساواة وتكافؤ الفرص	ك	٤٦	٣٠	٤٢
٥ - مكافحة الفساد وخاصة الرشوة والمحسوبية	%	%٣٩	%٢٥,٤	%٣٥,٦
٦ - وضع برامج تمكن من الإنضمام للتصنيف العالمي	ك	٥٣	٢٨	٣٧
٧ - دعم احترام حقوق الإنسان بالجامعة	%	%٤٥	%٢٣,٧	%٣١,٤
٨ - احترام حق تكوين الاتحادات الطلابية	ك	٤٤	٢٦	٤٨
٩ - إقامة شبكات تواصل بين جميع العاملين بالجامعة (طلاب وموظفين وأساتذة)	%	%٣٧,٣	%٢٢	%٤٠,٧
١٠ - توفير التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية للطلاب والعاملين بالجامعة	ك	٦٤	١٦	٣٨
١١ - احترام سيادة القانون	%	%٥٤,٢	%١٣,٦	%٣٢,٢
١٢ - تطبيق مبادئ حماية الملكية الفكرية	ك	٨٥	١١	٢٢
١٣ - إتاحة فرص مشاركة العاملين بالجامعة في عملية إتخاذ القرار	%	%٧٢	٩,٣٥	%١٨,٦
	ك	٦٨	١٥	٣٥
	%	%٥٧,٦	%١٢,٧	%٢٩,٧
	ك	٦٥	٧	٤٦
	%	%٥٥,١	%٦	%٣٩
	ك	٧٧	٦	٣٥
	%	%٦٥,٣	%٥,١	%٢٩,٧
	ك	٦٨	٩	٤١
	%	%٥٧,٦	%٧,٦	%٣٤,٧
	ك	٥٠	٢٩	٣٩
	%	%٤٢,٤	%٢٤,٦	%٣٣,١

يتضح من الجدول رقم (٢) أن هناك تنوع كبير في أوجه إسهام إدارة جامعة الإسكندرية في تنمية المسئولية الاجتماعية داخلها، وكان الإسهام الأول لها في هذا الشأن يتمثل في "نشر القرارات الجامعية" وقد بلغت نسبته ٧٥,٤%، بواقع ٨٩ مفردة، تلاه بالمرتبة الثانية "احترام حق تكوين الاتحادات الطلابية" وجاءت نسبته ٧٢%، بواقع ٨٥ مفردة، وجاء بالمرتبة الثالثة "إحترام سيادة القانون" بنسبة ٦٥,٣%، بواقع ٧٧ مفردة، وجاء بالمرتبة الرابعة "وضوح اللوائح والسياسات الجامعية"، بنسبة ٥٩,٣%، بواقع ٧٠ مفردة، وجاء بالمرتبة الخامسة كل من "إقامة شبكات تواصل بين جميع العاملين بالجامعة (طلاب وموظفين وأساتذة)، تطبيق مبادئ حماية الملكية الفكرية" بنسبة ٥٧,٦%، وبواقع ٦٨ مفردة لكلٍ منهما، كما جاء بالمرتبة السادسة "دعم احترام حقوق الإنسان بالجامعة" بنسبة ٥٤,٢%، بواقع ٦٤ مفردة، كما جاء بالمرتبة السابعة "توفير التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية للطلاب والعاملين بالجامعة" بنسبة ٥٥,١%، بواقع ٦٥ مفردة، تلاه بالمرتبة الثامنة "دعم احترام حقوق الإنسان بالجامعة" وبلغت نسبته ٥٤,٢%، بواقع ٦٤ مفردة، وجاء بالمرتبة التاسعة "مكافحة الفساد وخاصة الرشوة والمحسوبية" وبلغت نسبته ٤٥%، بواقع ٥٣ مفردة، كما جاء بالمرتبة العاشرة "إتاحة فرص مشاركة العاملين بالجامعة في عملية إتخاذ القرار" بنسبة ٤٢,٤%، بواقع ٥٠ مفردة، وجاء بالمرتبة الحادية عشر "الإلتزام بالمساواة وتكافؤ الفرص" وبلغت نسبته ٣٩%، بواقع ٤٦ مفردة، وجاء بالمرتبة الثانية عشر والأخيرة "تعزيز المسائلة والشفافية والنزاهة والاحلاقيات" وبلغت نسبته ٦٣,٦%، بواقع ٤٥ مفردة.

ويؤكد ذلك على ضعف مستوى المسئولية الاجتماعية بجامعة الإسكندرية في العديد من الجوانب مثل تحقيق المسائلة والشفافية والنزاهة، وتكافؤ الفرص بين الجميع، بالإضافة الى ضعف فرص العاملين في المشاركة بإتخاذ القرار بالجامعة رغم أنهم هم القوة المحركة لكل القرارات الجامعية وجزء أساسي منها، بالإضافة إلى ضعف قدرة الجامعة في مكافحة الرشوة والفساد والمحسوبية.

٢- طبيعة أنشطة جامعة الإسكندرية في تنمية الموارد البشرية:

جدول رقم (٣) طبيعة أنشطة الجامعة في تنمية الموارد البشرية

كيفية مساهمة الجامعة في تنمية الموارد البشرية بها		نعم	لا	الى حد ما
ك	١ - إنشاء الأندية الاجتماعية.	٤٩	٣١	٣٨
	%	%٤١,٥	%٢٦,٣	%٣٢,٢
ك	٢ - تطوير نظم الحوافز والترقيات	٣٥	٢٧	٥٦
	%	%٢٩,٦	%٢٢,٩	%٤٧,٥
ك	٣ - إقامة دورات تدريبية مجانية	٥٣	٢٢	٤٣
	%	%٤٥	%١٨,٦	%٢٣,٩
ك	٤ - توفير قواعد البيانات العالمية المجانية	٥٤	٢٤	٤٠
	%	%٤٥,٨	%٢٠,٣	%٣٣,٩
ك	١ - رفع معدلات الإلتحاق والقيود بالجامعة	٦٥	١١	٤٢
	%	%٥٥,١	%٩,٣	%٣٥,٦
ك	٢ - تقديم المشورة الأكاديمية للطلاب	٦٣	١٦	٣٩
	%	%٥٣,٤	%١٣,٦	%٣٣,١
ك	٣ - تقديم مساعدات ومنح مالية للطلاب وخفض المصروفات لغير	٥١	٢٤	٤٣
	%	%٤٣,٢	%٢٠,٣	%٣٦,٤

				القادرين
٢٠	٩	٨٩	ك	٤ - وضوح ونشر جداول المحاضرات
%١٧	%٧,٦	%٧٥,٤	%	
٤٧	٣٢	٣٩	ك	٥ - توفير المنح الدراسية
%٣٩,٨	%٢٧,١	%٣٣,١	%	
٥٧	١٩	٤٢	ك	٦ - توفير الإقامة الجيدة للطلاب المغتربين
%٤٨,٣	%١٦,١	%٣٥,٦	%	
٥٣	١٧	٤٨	ك	٧ - توفير خدمات الدعم للطلاب
%٤٥	%١٤,٤	%٤٠,٧	%	
٣٨	١٥	٦٥	ك	٨ - فتح قنوات للتواصل مع اعضاء هيئة التدرسة والقيادات التعليمية
%٣٢,٢	%١٢,٧	%٥٥,١	%	
٥٣	٧	٥٨	ك	٩ - توفير التعليم الإلكتروني
%٤٥	%٦	%٤٩,٢	%	
٥٣	٩	٥٦	ك	١٠ - استخدام الاجهزة والبرامج الذكية في العملية
%٤٥	%٧,٦	%٤٧,٥	%	

				التعليمية	
٤١	١١	٦٦	ك	١١- الحث على المشاركة في الأنشطة الطلابية	
%٣٤,٧	%٩,٣	%٥٦	%		
٤٤	٤٩	٢٥	ك	١٢- تخفيض مصروفات الدراسات العليا	
%٣٧,٣	%٤١,٥	%٢١,٢	%		
٣١	٣٧	٥٠	ك	١ - فتح قنوات للتواصل مع الخريجين كالفيس بوك والواتساب	الخريجين
%٢٦,٣	%٣١,٤	%٤٢,٣	%		
٣١	٦٤	٢٣	ك	٢ - توفير فرص عمل	
%٢٦,٣	%٥٤,٢	%١٩,٥	%		
٤٦	٣٤	٣٨	ك	٣ - برامج التعليم المستمر	
%٣٩	%٢٨,٨	%٣٢,٢	%		
٤٧	٣٠	٤١	ك	٤ - برامج للتنمية المهنية	
%٣٩,٨	%٢٥,٤	%٣٤,٧	%		
٤٥	١٦	٥٧	ك	١ - منح إستحقاقات الموظفين	الموظفين
%٣٨,١	%١٣,٦	%٤٨,٣	%		
٤٤	٢٠	٥٤	ك	٢ - عمل خطط	

برامج للتدريب	%	%٤٥,٨	%١٧	%٣٧,٣
٣ - الحث على التطوير المهني	ك	٦١	١٦	٤١
٤ - تولى المناصب القيادية	%	%٥١,٧	%١٣,٦	%٣٤,٧
٥ - إتاحة تكوين التنظيمات النقابية والعملية	ك	٥١	١٩	٤٨
	%	%٤٣,٢	%١٦,١	%٤٠,٧

أ - أعضاء هيئة التدريس:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن هناك أربعة أنشطة قامت بها الجامعة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وقد تمثل أولها في "توفير قواعد البيانات العالمية المجانية" وبلغت نسبته ٤٥,٨%، بواقع ٥٤ مفردة وجاء النشاط الثاني متمثلاً في "إقامة دورات تدريبية مجانية" وبلغت نسبته ٤٥%، بواقع ٥٣ مفردة، كما جاء بالمرتبة الثالثة "إنشاء الأندية الاجتماعية" بنسبة ٤١,٥% بواقع ٤٩ مفردة، وجاء بالمرتبة الرابعة والاختيرة "تطوير نظم الحوافز والترقيات" وبلغت نسبته ٢٩,٦%، بواقع ٣٥ مفردة. ويتضح من هذا أن الجامعة قد اهتمت في ظل مجتمع المعرفة بتوفير قواعد البيانات العالمية المجانية للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وهو أحد الجوانب الهامة بمجتمع المعرفة، بالإضافة إلى توفير الدورات التدريبية المجانية لهم.

ب - الطلاب الجدد:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن جامعة الإسكندرية قد ساهمت في العديد من الجوانب لتنمية قدرات الطلاب الجدد بها، وكانت أولى تلك الإسهامات "وضوح ونشر جداول المحاضرات" وقد بلغت نسبته ٧٥,٤%، بواقع ٨٩ مفردة، تلاه بالمرتبة الثانية "الحث على المشاركة في الأنشطة الطلابية" بنسبة ٥٦%، بواقع ٦٦ مفردة، كما جاء بالمرتبة الثالثة كل من "فتح قنوات للتواصل مع أعضاء هيئة التدريس والقيادات التعليمية، رفع معدلات الالتحاق والقيود بالجامعة"

بنسبة ٥٥,١%، وبواقع ٦٥ مفردة لكلٍ منهما، كما جاء بالمرتبة الرابعة "تقديم المشورة الأكاديمية للطلاب" بنسبة ٥٣,٤%، بواقع ٦٣ مفردة، كما جاء بالمرتبة الخامسة "توفير التعليم الإلكتروني" وقد بلغت نسبته ٤٩,٢%، بواقع ٥٨ مفردة، كما جاء بالمرتبة السادسة "استخدام الاجهزة والبرامج الذكية في العملية التعليمية" بنسبة ٤٧,٥٥%، بواقع ٥٦ مفردة، وهو ما يؤكد إبتاع الجامعة لنظم التعليم الحديثة في ظل مجتمع المعرفة، كما جاء بالمرتبة السابعة "تقديم مساعدات ومنح مالية للطلاب وخفض المصروفات لغير القادرين" بنسبة ٤٣,٢%، بواقع ٥١ مفردة، كما جاء بالمرتبة الثامنة "توفير خدمات الدعم للطلاب الجدد" وبلغت نسبته ٤٠,٧%، بواقع ٤٨ مفردة، وجاء بالمرتبة التاسعة "توفير الإقامة الجيدة للطلاب المغتربين" وبلغت نسبته ٣٥,٦%، بواقع ٤٢ مفردة، كما جاء بالمرتبة العاشرة "توفير المنح الدراسية للطلاب" بنسبة ٣٣,١%، بواقع ٣٩ مفردة، وجاء بالمرتبة العاشرة والأخيرة "تخفيض مصروفات الدراسات العليا" وبلغت نسبتها ٢١,٢%، بواقع ٢٥ مفردة. يؤكد ذلك على ضرورة أن تقوم جامعة الإسكندرية بتقديم الدعم المالى لبرامج الدراسات العليا، خاصة في ظل مجتمع المعرفة، والتوجيه نحو عدم رفع مصروفاتها.

ج- الخريجين:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن الجامعة تعمل على رفع قدرات الخريجين من خلال أربعة عناصر، كان أولها "فتح قنوات للتواصل مع الخريجين كالفيس بوك والواتساب" وبلغت نسبته ٤٢,٣%، بواقع ٥٠ مفردة، وجاء بالمرتبة الثانية "وضع برامج للتنمية المهنية" وبلغت نسبته ٣٤,٧%، بواقع ٤١ مفردة، كما جاء بالمرتبة الثالثة "وضع برامج التعليم المستمر" وبلغت نسبته ٣٢,٢%، بواقع ٣٨ مفردة، وجاء بالمرتبة الأخيرة "توفير فرص عمل" وبلغت نسبته ١٩,٥%، بواقع ٢٣ مفردة. ويعكس ذلك إهتمام الجامعة بتوفير فرص التعليم المستمر لخريجها، من ناحية، ويعكس وجود فجوة بين إعدادها للخريجين وتوفير فرص عمل يطلبها السوق من ناحية أخرى.

د- الموظفين:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن جامعة الإسكندرية قامت بتوفير خمسة أنشطة لرفع قدرات العاملين بها، وكان أولها "الحث على التطوير المهني" وبلغت نسبتها ٥١,٧%، بواقع ٦١ مفردة، تلاها بالمرتبة الثانية "منح إستحقاقات الموظفين" وبلغت نسبته ٤٨,٣%، بواقع ٥٧ مفردة، كما جاء بالمرتبة الثالثة "عمل خطط وبرامج تدريبية لهم" بنسبة ٤٥,٨%، بواقع ٥٤ مفردة، كما جاء بالمرتبة الرابعة "إتاحة تكوين التنظيمات النقابية والعمالية" وبلغت نسبته

٤٣,٢%، بواقع ٥١ مفردة، في حين جاء بالمرتبة الخامسة والأخيرة " تولية الموظفين المناصب القيادية " بنسبة ٣٩%، بواقع ٤٦ مفردة. ويعكس ذلك إهتمام الجامعة برفع قدرات العاملين وحثهم على التطوير المهني، ووضع برامج تدريبية لهم، ولكن دون تمكين فعلى لهم في تولي المناصب القيادية.

٣- كيفية تدعيم جامعة الإسكندرية للإستدامة البيئية:

جدول رقم (٤) كيفية تدعيم جامعة الإسكندرية للإستدامة البيئية

البيئية	كيفية تدعيم الجامعة للإستدامة	نعم	لا	الى حد ما
١- الحد من استخدام الطاقة	ك	٥٠	١٩	٤٩
	%	%٤٢,٤	%١٦,١	%٤١,٥
٢- وجود برامج مكافحة التلوث وإعادة تدوير المخلفات	ك	٤٩	٢٤	٤٥
	%	%٤١,٥	%٢٠,٣	%٣٨,١
٣- وجود برامج للتوعية البيئية	ك	٦٠	١٦	٤٢
	%	%٥٠,٨	%١٣,٦	%٣٥,٦
٤- استخدام مصادر الطاقة المتجددة	ك	٤٠	٣٧	٤١
	%	%٣٣,٩	%٣١,٤	%٣٤,٧

يتضح من الجدول رقم (٤) أن هناك نواحي مختلفة تعكس دعم جامعة الإسكندرية للإستدامة البيئية داخلها، وكانت أبرز تلك الجوانب يتعلق بوجود برامج للتوعية البيئية، وبلغت نسبته ٥٠,٨%، بواقع ٦٠ مفردة، تلاه الحد من استخدام الطاقة، بنسبة ٤٢,٤%، بواقع ٥٠

مفردة، وجاء بالمرتبة الثالثة وجود برامج مكافحة التلوث وإعادة تدوير المخلفات، وبلغت نسبته ٤١,٥%، وبالمرتبة الرابعة والأخيرة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وبلغت نسبته ٣٣,٩%، بواقع ٤٠ مفردة. ويؤكد ذلك ضرورة إتجاه الجامعة الى استخدام تلك المصادر خاصة وأنها أبرز جوانب الإستدامة البيئية.

٤- إسهامات جامعة الإسكندرية فى المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع المحلى:

جدول رقم (٥) إسهامات جامعة الإسكندرية فى المشاركة المجتمعية وتنمية

المجتمع المحلى

إسهامات جامعة الإسكندرية فى المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع المحلى		نعم	لا	الى حد ما
ك	١- دعم مشاريع الخدمات المجتمعية	٦٢	٢٠	٣٦
%		%٥٢,٥	%١٦,٩	%٣٠,٥
ك	٢- توفير برامج لرفع مستوى المشاركة المجتمعية	٥١	٢٨	٣٩
%		%٤٣,٢	%٢٣,٧	%٣٣,١
ك	٣- فتح المكتبات لأفراد المجتمع المحلى	٤٧	٣٧	٣٤
%		%٣٩,٨	%٣١,٤	%٢٨,٨
ك	٤- عمل ورش عمل للتثقيف فى مجال تنظيم الاسرة	٤٩	٢٦	٤٣
%		%٤١,٥	%٢٢	%٣٦,٤
ك	٥- إقامة مركز للعمل التطوعى والمسئولية الاجتماعية	٥١	٣٠	٣٧
%		%٤٣,٢	%٢٥,٤	%٣١,٤
ك	٦- توفير تبرعات للمؤسسات والمشاريع الخيرية	٥٠	٣٠	٣٨
%		%٤٢,٤	%٢٥,٤	٣٢,٢٥
ك	٧- المواكبة بين مخرجات التعليم الجامعى وسوق العمل	٤٢	٢٩	٤٧
%		%٣٥,٦	%٢٤,٦	%٣٩,٨

يتضح من الجدول رقم (٥) أن جامعة الإسكندرية ساهمت في العديد من المجالات المتعلقة بدعم المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع المحلي، وكان أولها " دعم مشاريع الخدمات المجتمعية " وبلغت نسبته ٥٢,٥%، بواقع ٦٢ مفردة، وجاء بالمرتبة الثانية كل من " إقامة مركز للعمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية، توفير برامج لرفع مستوى المشاركة المجتمعية "، وذلك بنسبة ٤٣,٢%، بواقع ٥١ مفردة لكل منهما، وجاء بالمرتبة الثالثة "توفير تبرعات للمؤسسات والمشاريع الخيرية " وبلغت نسبته ٤٢,٤%، بواقع ٥٠ مفردة، تلاه بالمرتبة الرابعة " عمل ورش عمل للتثقيف في مجال تنظيم الاسرة " وبلغت نسبته ٤١,٥%، بواقع ٤٩ مفردة، كما جاء بالمرتبة الخامسة " فتح المكتبات لأفراد المجتمع المحلي " وبلغت نسبته ٣٩,٨%، بواقع ٤٧ مفردة، وجاء بالمرتبة السادسة والأخيرة " المواكبة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل"، وبلغت نسبته ٣٥,٦%، بواقع ٤٢ مفردة. وهو ما يؤكد الحاجة الماسة الى المواكبة بين مخرجات الجامعة ومنتجاتها البشرية والمعرفية وبين احتياجات سوق العمل، والا يكون كل منهما في وادٍ منعزل عن الآخر، فضلاً عن ضرورة أن تقوم الجامعة بفتح أبوابها ومكتباتها الجامعية أمام جمهور المجتمع المحلي خاصة في ظل مجتمع المعرفة.

ثالثاً: إسهامات جامعة الإسكندرية في تنمية المسؤولية الاجتماعية خارجها في ظل مجتمع المعرفة:

جدول رقم (٦) إسهامات الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية خارجها في ظل

مجتمع المعرفة

إسهامات الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية خارجها في ظل مجتمع المعرفة	نعم	لا	الى حد ما
١ - مواكبة نشاطات الجامعة من تعليم وبحث علمي لمتطلبات وقضايا المجتمع	٥٨ ك %	١٢ %	٤٨ %
٢ - تشجيع وتوفير فرص التعليم المستمر، وإمكانية الحصول على التعليم لفئات ومؤسسات المجتمع كافة	٤٨ ك %	٢٠ %	٥٠ %
٣ - احترام الثقافات المتنوعة بالمجتمع	٦١ ك %	١٥ %	٤٤ %

%٣٥,٦	%١٢,٧	%٥١,٧	%		
٤٣	١٦	٥٩	ك	٤ - تعزيز القيم الاخلاقية والتكافل الاجتماعي	
%٣٦,٤	%١٣,٦	%٥٠	%		
٤٢	١٧	٥٩	ك	٥ - دعم الأنشطة الرياضية بالمجتمع	
%٣٥,٦	%١٤,٤	%٥٠	%		
٣٧	٢٥	٥٦	ك	٦ - فتح قنوات التعلم عن بُعد لأفراد المجتمع المحلي	
%٣١,٤	%٢١,٢	%٤٧,٥	%		
٣٩	٢٧	٥٢	ك	٧ - فتح مراكز لتعليم الاجانب	
%٣٣	%٢٢,٩	%٤٤,١	%		
٤٥	١٦	٥٧	ك	٨ - تدعيم ورعاية الموهوبين	
%٣٨,١	%١٣,٦	%٤٨,٣	%		
٤٨	١٦	٥٤	ك	٩ - المشاركة في مبادرات المجتمع المحلي	
%٤٠,٧	%١٣,٦	%٤٥,٧	%		
٤٥	١٨	٥٥	ك	١٠ - متابعة نظرة المجتمع اليها، والعمل على تحسين صورتها وسمعتها	
%٣٨,١	%١٥,٣	%٤٦,٦	%		
٤٤	١١	٦٣	ك	١ - دعم احترام قوانين المحافظة على البيئة	الجوانب البيئية والصحية
%٣٧,٢	%٩,٣	%٥٣,٤	%		
٥٥	١٣	٥٠	ك	٢ - تدشين حملات توعوية بالمخاطر الصحية والبيئية على المجتمع	
%٤٦,٦	%١١	%٤٢,٤	%		
٤٩	٩	٦٠	ك	٣ - المشاركة في المبادرات المجتمعية البيئية والصحية	
%٤١,٥	%٧,٦	%٥٠,٨	%		
٥٠	١٨	٥٠	ك	١ - إقامة شراكة مع أصحاب المصلحة	الجوانب

الاقتصادي				كالجهات المانحة
%٤٢,٤	%١٥,٣	%٤٢,٤	%	ك
٤٥	٢٨	٤٥		٢- تقديم مساعدات مادية للمحتاجين وفى حالات الكوارث
%٣٨,١	%٢٣,٧	%٣٨,١	%	ك
٤٩	٢٦	٤٣		٣- ربط البرامج التعليمية بمتطلبات سوق العمل بالمجتمع
%٤١,٥	%٢٢	%٣٦,٤	%	

١- الإسهامات الاجتماعية الخارجية للجامعة:

يتضح من الجدول رقم (٦) أن جامعة الإسكندرية قد إهتمت بالمسؤولية الاجتماعية خارجها من خلال إسهاماتها في النواحي الاجتماعية خارج الجامعة، وكان أول تلك الإسهامات متمثلاً في " احترام الثقافات المتنوعة بالمجتمع " وقد بلغت نسبته ٥١,٧%، بواقع ٦١ مفردة، تلاه بالمرتبة الثانية " مواكبة نشاطات الجامعة من تعليم وبجث علمي لمتطلبات وقضايا المجتمع " وقد بلغت نسبته ٤٩,٢%، بواقع ٥٨ مفردة، كما جاء بالمرتبة الثالثة كل من " تعزيز القيم الاخلاقية والتكافل الاجتماعي، دعم الأنشطة الرياضية بالمجتمع " وقد بلغت نسبة كل منهما ٥٠%، بواقع ٥٩ مفردة، كما جاء بالمرتبة الرابعة " تدعيم ورعاية الموهوبين " وقد بلغت نسبته ٤٨,٣%، بواقع ٥٧ مفردة، كما جاء بالمرتبة الخامسة " فتح قنوات التعلم عن بُعد لأفراد المجتمع المحلي " بنسبة ٤٧,٥%، بواقع ٥٦ مفردة، كما جاء بالمرتبة السادسة " متابعة نظرة المجتمع إليها، والعمل على تحسين صورتها وسمعتها " وقد بلغت نسبته ٤٦,٦%، بواقع ٥٥ مفردة، كما جاء بالمرتبة السابعة " المشاركة في مبادرات المجتمع المحلي "، وقد بلغت نسبته ٤٥,٧%، بواقع ٥٤ مفردة، تلاه بالمرتبة الثامنة " فتح مراكز لتعليم الاجانب " بنسبة ٤٤,١%، بواقع ٥٢ مفردة، وبالمرتبة التاسعة والأخيرة " تشجيع وتوفير فرص التعليم المستمر، وإمكانية الحصول على التعليم لفتات ومؤسسات المجتمع كافة " بنسبة ٤٠,٧%، بواقع ٤٨ مفردة.

ويعكس ذلك ضعف الدور الاجتماعي لجامعة الإسكندرية كمسؤولة اجتماعياً نحو المجتمع المحيط بها، فلم تقم بالشكل الامثل بتقديم فرص للتعليم المستمر للجمهور المحلي ولم تتيح له لكل فئات المجتمع رغم ان ذلك من أهم وظائفها وأولوياتها، كما يتضح ضعف مشاركتها في مبادرات المجتمع المحلي رغم إمتلاكها طاقات وقدرات وخبرات شبابية وعلمية تمكنها من ذلك،

هذا فضلاً عن إهمالها لرؤية المجتمع لها ولسمعتها، وهو ما يقلل من مواردها بعزوف الناس عنها نتيجة لسمعتها.

٢- الإسهامات البيئية والصحية الخارجية للجامعة:

كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن جامعة الإسكندرية قد إهتمت بالمسئولية الاجتماعية خارجها من خلال إسهاماتها في النواحي الصحية والبيئية، من خلال ثلاثة جوانب، كان اولها " دعم احترام قوانين المحافظة على البيئة " وبلغت نسبته ٥٣,٤ %، بواقع ٦٣ مفردة، تلاه بالمرتبة الثانية " المشاركة في المبادرات المجتمعية البيئية والصحية " وقد بلغت نسبته ٥٠,٨ %، بواقع ٦٠ مفردة، وجاء بالمرتبة الأخيرة " تدشين حملات توعوية بالمخاطر الصحية والبيئية على المجتمع " وقد بلغت نسبته ٤٢,٤ %، بواقع ٥٠ مفردة، ويعكس ذلك ضعف إسهام الجامعة في تنمية البيئة والصحة ودعم المجتمع الخارجى لها في هذا الشأن.

٣- الإسهامات الاقتصادية الخارجية للجامعة:

كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن جامعة الإسكندرية قد قامت بمسئوليتها الاجتماعية خارجها من خلال إسهاماتها في النواحي الاقتصادية من خلال ثلاثة جوانب، كان أولها متمثلاً في " إقامة شراكة مع أصحاب المصلحة كالجهاز المانحة " وبلغت نسبته ٤٢,٤ %، بواقع ٥٠ مفردة، تلاه با٥٠ %، بواقع ٥٠ مفردة، تلاه بالمرتبة الثانية " تقديم مساعدات مادية للمحتاجين وفي حالات الكوارث " وبلغت نسبته ٣٨,١ %، بواقع ٤٥ مفردة، وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة " ربط البرامج التعليمية بمتطلبات سوق العمل بالمجتمع " وبلغت نسبته ٣٦,٤ %، بواقع ٤٣ مفردة. وقد يعكس ذلك ضعف دور جامعة الإسكندرية ومسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع الخارجى في النواحي الاقتصادية.

رابعاً: طبيعة الدور الذي تمارسه جامعة الإسكندرية في التنمية المعرفية:

جدول رقم (٧) طبيعة الدور الذى تقوم به جامعة الإسكندرية فى توليد مجتمع

المعرفة

طبيعة الدور الذى تقوم به جامعة الإسكندرية فى توليد مجتمع المعرفة		نعم	لا	الى حد ما
ك	(١) إرشاد الطلبة وتوجيههم نحو	٦٥	١٣	٤٠

المعرفة	%	%٥٥,١	%١١	%٣٣,٩
(٢) توفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة	ك	٦٠	١٢	٤٦
	%	%٥٠,٨	%١٠,٢	%٣٩
(٣) التطوير المهني للأفراد في التخصصات المختلفة	ك	٥٧	١٧	٤٤
	%	%٤٨,٣	%١٤,٤	%٣٧,٣
(٤) تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال البحث	ك	٥٢	٢٠	٤٦
	%	%٤٤,١	%١٧	%٣٩
(٥) تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة	ك	٥٧	١٩	٤٢
	%	%٤٨,٣	%١٦,١	%٣٥,٦
(٦) تبني نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي	ك	٤٩	١٨	٥١
	%	%٤١,٥	%١٥,٣	%٤٣,٢
(٧) دعم النشر العلمي في الميادين المختلفة	ك	٥٥	١٩	٤٤
	%	%٤٦,٦	%١٦,١	%٣٧,٣
(٨) توسيع مدرجات الطلبة نحو التحديات والمشكلات	ك	٥٦	١٧	٤٥
	%	%٤٧,٥	%١٤,٤	%٣٨,١
(٩) توفير فرص التعليم والتدريب والتطوير للجميع	ك	٥٧	٢١	٤٠
	%	%٤٨,٣	%١٧,٨	%٣٣,٩
(١٠) إجراء البحوث المتعلقة بالمشكلات الحياتية	ك	٥٧	٨	٥٣
	%	%٤٨,٣	%٦,٨	%٤٥
(١١) إنشاء مراكز بحوث متخصصة	ك	٤٥	٥	٤٨
	%	%٣٨,١	%٤,٢	%٤٠,٧
(١٢) توليد المعرفة وتطويرها وتخزينها	ك	٥٣	١٨	٤٧

وتوزيعها	%	%٤٥	%١٥,٣	%٣٩,٨
ك	ك	٤٨	٢٢	٤٨
(١٣) دعم فرص الإبداع العلمي في كافة المجالات	%	%٤٠,٧	%١٨,٦	%٤٠,٧
ك	ك	٤٠	٣٤	٤٤
(١٤) زيادة المخصصات المالية لدعم البحث العلمي	%	%٣٣,٩	%٢٨,٨	%٣٧,٣
ك	ك	٤٧	٢٣	٤٨
(١٥) قيادة ثورة المعلومات	%	%٣٩,٨	%١٩,٥	%٤٠,٧

١- دور جامعة الإسكندرية في توليد مجتمع المعرفة:

يتضح من الجدول رقم (٧) أن جامعة الإسكندرية قد قامت بعدة جوانب تخدم عملية توليد المعرفة، وكان أولها " إرشاد الطلبة وتوجيههم نحو المعرفة " بنسبة ٥٥,١%، بواقع ٦٥ مفردة، تلاه بالمرتبة الثانية " توفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة " بنسبة ٥٠,٨%، بواقع ٦٠ مفردة، كما جاء بالمرتبة الثالثة كل من " التطوير المهني للأفراد في التخصصات المختلفة، تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة، توفير فرص التعليم والتدريب والتطوير للجميع، إجراء البحوث المتعلقة بالمشكلات الحياتية " وذلك بنسبة ٤٨,٣%، بواقع ٥٧ مفردة، تلاها بالمركز الرابع " توسيع مداركات الطلبة نحو التحديات والمشكلات " بنسبة ٤٧,٥%، بواقع ٥٦ مفردة، كما جاء بالمرتبة الخامسة " دعم النشر العلمي في الميادين المختلفة "، بنسبة ٤٦,٦%، بواقع ٥٥ مفردة، تلاه بالمرتبة السادسة " توليد المعرفة وتطويرها وتخزينها وتوزيعها " بنسبة ٤٥%، بواقع ٥٣ مفردة، وجاء بالمرتبة السابعة " تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال البحث " بنسبة ٤٤,١%، بواقع ٥٢ مفردة، تلاه بالمركز الثامن " تبني نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي " بنسبة ٤١,٥%، بواقع ٤٩ مفردة، وجاء بالمرتبة التاسعة " دعم فرص الإبداع العلمي في كافة المجالات " بنسبة ٤٠,٧%، بواقع ٣٣,٩%، وجاء بالمرتبة العاشرة " قيادة ثورة المعلومات " بنسبة ٣٩,٨%، بواقع ٤٧ مفردة، وجاء بالمرتبة الحادية عشر " إنشاء مراكز بحوث متخصصة " بنسبة ٣٨,١%، بواقع ٤٥ مفردة، وجاء بالمرتبة الثانية عشر والأخيرة " زيادة المخصصات المالية لدعم البحث العلمي " وبلغت نسبتها ٣٣,٩%، بواقع ٤٠ مفردة.

وقد يعكس ذلك ضعف دور جامعة الإسكندرية في عملية توليد المعرفة، حيث أنها لم تقم بإنشاء مراكز بحثية متخصصة بالشكل المطلوب والكافي، كما لم توفر الدعم المالي للبحث العملي، فضلاً عن أنها لم تستغل ثورة المعلومات بشكل أفضل، وكذا ضعف دعم فرص الإبداع في مختلف المجالات، فضلاً عن أن إتباعها لنظام الجودة يُعد كحبر على ورق.

٢- دور جامعة الإسكندرية في تنمية مجتمع المعرفة:

جدول رقم (٨) طبيعة الدور الذي تقوم به جامعة الإسكندرية في تنمية مجتمع

المعرفة

المعرفة	نعم	لا	الى حد ما
(١) المحافظة على هوية المجتمع	ك	٦٤	٤٦
	%	%٥٤,٢	%٣٩
(٢) المحافظة على الثقافة القومية والوطنية وتطويرها	ك	٥٨	٥٤
	%	%٤٩,٢	%٥٥,٧
(٣) تزويد المجتمع بالكوادر المتخصصة والمؤهلة	ك	٥٦	٤٩
	%	%٤٧,٥	%٤١,٥
(٤) المحافظة على مرتكزات المجتمع وثوابته	ك	٦١	٤٦
	%	%٥١,٧	%٣٩
(٥) ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية	ك	٥٩	٣٨
	%	%٥٠	%٣٢,٢
(٦) استثمار التقنيات العلمية المتاحة لنشر المعرفة	ك	٥٦	٥١
	%	%٤٧,٥	%٤٣,٢

٤٨	١٥	٥٥	ك	٧) الاهتمام بالموهوبين وتشجيعهم ورعايتهم
%٤٠,٧	%١٢,٧	%٤٦,٦	%	
٤٩	٢٢	٤٧	ك	٨) تلبية سوق العمل بالمتطلبات المعرفية المتجددة
%٤١,٥	%١٨,٦	%٣٩,٨	%	
٤٨	١٥	٥٥	ك	٩) توسيع قنوات الاتصال مع المؤسسات الاجتماعية
%٤٠,٧	%١٢,٧	%٤٦,٦	%	
٤٦	٢٣	٤٩	ك	١٠) قيادة حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع
%٣٩	%١٩,٥	%٤١,٥	%	
٤٥	٢٠	٥٣	ك	١١) تقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات
%٣٨,١	%١٧	%٤٥	%	
٥١	٢٠	٤٧	ك	١٢) التعاون مع المؤسسات غير الرسمية
%٤٣,٢	%١٧	%٤١,٢	%	
٤٦	١٥	٥٧	ك	١٣) التدريب المهني لأفراد المجتمع في المؤسسات المختلفة
%٣٩	%١٢,٧	%٤٨,٣	%	
٥١	٢٠	٤٧	ك	١٤) توظيف كل الامكانيات وفق متغيرات ومتطلبات المجتمع
%٤٣,٢	%١٧	%٤١,٢	%	
٤٩	١٨	٥١	ك	١٥) إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
%٤١,٥	%١٥,٣	%٤٣,٢	%	

يتضح من الجدول رقم (٨) أن جامعة الإسكندرية تقوم بعدة أنشطة تتعلق بتنمية مجتمع المعرفة، كان أولها " المحافظة على هوية المجتمع " بنسبة ٥٤,٢%، بواقع ٦٤ مفردة، تلاه بالمرتبة الثانية " المحافظة على مراكز المجتمع وثوابته " بنسبة ٥١,٧%، بواقع ٦١ مفردة، تلاه بالمركز الثالث " ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية " بنسبة ٥٠%، بواقع ٥٩ مفردة، كما جاء

بالمرتبة الرابعة " المحافظة على الثقافة القومية والوطنية وتطويرها " بنسبة ٤٩,٢%، بواقع ٥٨ مفردة، كما جاء بالمرتبة الخامسة " التدريب المهني لأفراد المجتمع في المؤسسات المختلفة " بنسبة ٤٨,٣%، بواقع ٥٧ مفردة، كما جاء بالمرتبة السادسة كل من " تزويد المجتمع بالكوادر المتخصصة والمؤهلة، استثمار التقنيات العلمية المتاحة لنشر المعرفة " بنسبة ٤٧,٥%، بواقع ٥٦ مفردة لكل منهما، تلاهم في المرتبة السابعة كل من " الاهتمام بالموهوبين وتشجيعهم ورعايتهم، توسيع قنوات الاتصال مع المؤسسات الاجتماعية " بنسبة ٤٦,٦%، بواقع ٥٥ مفردة لكل منهما، وقد جاء بالمرتبة الثامنة " تقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات " بنسبة ٤٥%، بواقع ٥٣ مفردة، وجاء بالمرتبة التاسعة " إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية " بنسبة ٤٣,٢%، بواقع ٥١ مفردة، كما جاء بالمرتبة العاشرة " قيادة حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع " بنسبة ٤١,٥%، بواقع ٤٩ مفردة، هذا وقد جاء بالمرتبة الحادية عشر كل من " توظيف كل الامكانيات وفق متغيرات ومتطلبات المجتمع المتطور، التعاون مع المؤسسات غير الرسمية وتطويرها، تلبية سوق العمل بالمتطلبات المعرفية المتجددة " وبلغت نسبة كل منهم ٣٩,٨%، بواقع ٤٧ مفردة لكل منهم.

خامساً: عوامل تراجع مستوى المسؤولية الاجتماعية بجامعة الإسكندرية:

جدول رقم (٩) عوامل تراجع مستوى المسؤولية الاجتماعية الجامعية

عوامل تراجع مستوى المسؤولية الاجتماعية الجامعية		نعم	لا	الى حد ما
العوامل التنظيمية	١ - عدم وجود شكل تنظيمي واضح للمسؤولية الاجتماعية الجامعية.	٧٦	٥	٣٧
		%٦٤,٤	%٤,٢	%٣١,٤
	ك			
العوامل التنظيمية	٢ - قلة وجود خبرات ومعرفة وجهد تنظيمي لوضع برامج ومبادرات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية الجامعية	٦٦	١٠	٤٢
		%٥٦	%٨,٥	%٣٥,٦
	ك			
العوامل التنظيمية	٣ - عدم ضم برامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية فى الخطط الاستراتيجية	٦٤	١٧	٣٧
		%٥٤,٢	%١٤,٤	%٣١,٤
	ك			

				للجامعة	
٤٤	٨	٦٦	ك	٤ - عدم إلزامية برامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية.	العوامل الاقتصادية
%٣٧,٣	%٦,٨	%٥٦	%		
٣٣	٦	٧٩	ك	١ - عدم تخصيص جزء من ميزانية الجامعة لبرامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية.	
%٢٨	%٥,١	%٦٧	%		
٣٦	٢٠	٦٢	ك	٢ - الإهتمام بتقديم الطعام أو الملابس للفقراء، دون الإهتمام برفع المستوى الاقتصادي لهم	
%٣٠,٥	%١٧	%٥٢,٥	%		
٣٧	١٦	٦٥	ك	٣ - عدم التعاون مع الجهات المانحة بما يدعم المسؤولية الاجتماعية الجامعية	
%٣١,٤	%١٣,٦	%٥٥,١	%		
٣٢	١٥	٧١	ك	٤ - رغبة الجامعة فى تحقيق أرباح مالية، دون النظر لسد الاحتياجات الاجتماعية لأفرادها ولمجتمعها المحلى	
%٢٧,١	%١٢,٧	%٦٠,٢	%		
٢٦	١٢	٨٠	ك	١ - ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة	العوامل الثقافية
%	%١٠,٢	%٦٧,٨	%		
٢٨	١٢	٧٨	ك	٢ - التفكير فى الحصول على الحقوق دون اداء الواجبات	
%٢٣,٧	%١٠,٢	%٦٦,١	%		
٢٤	١٤	٨٠	ك	٣ - عدم الإستفادة من تجارب الجامعات الاجنبية	
%٢٠,٣	%١١,٩	%٦٧,٨	%		
٣٠	١١	٧٧	ك	٤ - الخلط بين العمل	

التطوعى الخيري وبين برامج المسؤولية الاجتماعية	%	%٦٥,٣	%٩,٣	%٢٥,٤
--	---	-------	------	-------

١- العوامل التنظيمية لتراجع المسؤولية الاجتماعية بجامعة الإسكندرية:

يتضح من الجدول رقم (٩) أن هناك أربعة عوامل تنظيمية أدت الى تراجع أو ضعف المسؤولية الاجتماعية الجامعية، وكان أولها " عدم وجود شكل تنظيمي واضح للمسؤولية الاجتماعية الجامعية " وقد بلغت نسبته ٦٤,٤%، بواقع ٧٦ مفردة، وجاء بالمرتبة الثانية كل من " قلة وجود خبرات ومعرفة وجهد تنظيمي لوضع برامج ومبادرات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية الجامعية، عدم إلزامية برامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية "، وذلك بنسبة ٥٦% لكل منهما، وبواقع ٦٦ مفردة، كما جاء العامل الأخير متمثلاً في " عدم ضم برامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية في الخطط الإستراتيجية للجامعة " بنسبة ٥٤,٢%، بواقع ٦٤ مفردة.

٢- العوامل الاقتصادية لتراجع المسؤولية الاجتماعية بجامعة الإسكندرية:

يتضح من الجدول رقم (٩) أن هناك أربعة عوامل اقتصادية أدت الى تراجع المسؤولية الاجتماعية الجامعية في ظل مجتمع المعرفة، وكان أولها " عدم تخصيص جزء من ميزانية الجامعة لبرامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية "، بنسبة ٦٧%، بواقع ٧٩ مفردة، وجاء بالمرتبة الثانية " رغبة الجامعة في تحقيق أرباح مالية، دون النظر لسد الاحتياجات الاجتماعية لأفرادها ومجتمعها المحلي "، بنسبة ٦٠,٢%، بواقع ٧١ مفردة، تلاه بالمرتبة الثالثة " عدم التعاون مع الجهات المانحة بما يدعم المسؤولية الاجتماعية الجامعية " بنسبة ٥٥,١%، بواقع ٦٥ مفردة، وجاء بالمرتبة الرابعة والأخيرة " الإهتمام بتقدم الطعام أو الملابس للفقراء، دون الإهتمام برفع المستوى الاقتصادي لهم "، بنسبة ٥٢,٥%، بواقع ٦٢ مفردة. وهو ما يعكس أن المسؤولية الاجتماعية قد أخذت طابع شكلي ولا يهتم بالمضمون.

٣- العوامل الثقافية لتراجع المسؤولية الاجتماعية بجامعة الإسكندرية:

يتضح من الجدول رقم (٩) أن هناك أربعة عوامل ثقافية أدت إلى تراجع المسؤولية الاجتماعية الجامعية، وكان أولها متمثلاً في كل من " ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة، عدم الإستفادة من تجارب المسؤولية الاجتماعية بالجامعات الأجنبية "، بنسبة ٦٧,٨%، بواقع ٨٠ مفردة لكل منهما، وجاء بالمرتبة الثانية " التفكير في الحصول على الحقوق دون أداء

الواجبات " بنسبة ٦٦,١%، وواقع ٧٨ مفردة، وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة " الخلط بين العمل التطوعي الخيري وبين برامج المسؤولية الاجتماعية " بنسبة ٦٥,٣%، وواقع ٧٧ مفردة.

خامساً: إستنتاجات وخيارات المستقبل:

ربما وجدنا فيما انطوت عليه النتائج السابقة إجابات واضحة عن تساؤلات الدراسة، وخاصة ما يتعلق منها بأبعاد المسؤولية الاجتماعية الجامعية في ظل مجتمع المعرفة، وكذا ما يتعلق بمسئوليتها نحو المجتمع المحيط بها، وأيضاً علاقة المسؤولية الاجتماعية الجامعية بالتنمية المستدامة، والتنمية المعرفية، بالإضافة الى توضيح عوامل تراجعها؛ هذا وتنطوي مضامين ما تعرضت له هذه النتائج على عدة إستنتاجات يمكن استخدامها و تسمح لنا في نفس الوقت طرح مجموعة من الخيارات، يمكن طرحها على متخذ القرار و صانع السياسة لأنها تسهم في توسيع دائرة الرؤية أمامه و تمكنه من تبني استراتيجيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع و تساعد على اعادة بناء مصر المستقبل، وفيما يلي توضيح لذلك:

١- يُنظر الى المسؤولية الاجتماعية الجامعية على أنها مبدأ للحركة الاجتماعية ويمكن فهمها على أنها أداة تنمية المجتمع المحلي والعالمي والتعامل معه من أجل دعم التنمية الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والاقتصادية، حيث أنها تعمل على إحداث التغييرات الاجتماعية، فهي تتبنى سياسة تتسم بجودة أخلاقية، وترسخ أداء المجتمع الجامعي، وذلك بوجود إدارة مسؤولة عن التأثير المعرفي والبيئي والصحي والاجتماعي والاقتصادي والمهني للجامعة، وذلك في ظل حوار تشاركي مع المجتمع المحلي، من أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة، ومن خلال تقديم الخدمات العلمية، والبحوث، والمنح الدراسية، والتعاون مع أصحاب المصلحة سواء كانوا طلاب أو خريجين أو موظفين أو أعضاء هيئة تدريس أو أعضاء بالمجتمع المحلي.

٢- هناك تكامل بين المسؤولية الاجتماعية الجامعية والتنمية المستدامة، فكلاهما يُخدم الآخر؛ وأشارت التجارب العالمية إلى أن دور الجامعات في التنمية المستدامة مؤثر، لا سيما من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية. فالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية الجامعية (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية) هي في الواقع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. كما ينظر في هذا الصدد الى الجامعات والكليات على أنها أطراف تتحمل المسؤولية الاجتماعية بحكم طبيعتها الذاتية، فكلماتها ورسالتها تتحدث عن المسؤولية والجودة للوصول الى مجتمع المعرفة، وهو جزء أساسي من تحقيق التنمية المستدامة.

٣- أوضحت النتائج ضعف مستوى المسؤولية الاجتماعية للجامعة الإسكندرية في العديد من الجوانب مثل تحقيق المسائلة والشفافية والنزاهة، وتكافؤ الفرص بين الجميع، بالإضافة إلى ضعف فرص العاملين في المشاركة بإتخاذ القرار بالجامعة رغم أنهم هم القوة المحركة لكل القرارات الجامعية وجزء أساسي منها، بالإضافة الى ضعف قدرة الجامعة في مكافحة الرشوة والفساد والمحسوبية.

٤- عملت جامعة الإسكندرية على تنمية الموارد البشرية بها سواء كان ذلك لأعضاء هيئة التدريس، أو الطلاب والباحثين والخريجين أو الموظفين، فقامت بتوفير شبكات وقواعد البيانات الأجنبية المجانية، مما وفر الكثير عليهم، وكذا عقد دورات تدريبية مجانية لهم. كما أوضحت النتائج أن الجامعة لم تصل للمستوى المطلوب في العديد من الجوانب التي تؤكد تراجع دورها وقيامها بمسئوليتها الاجتماعية تجاههم، فلم تمكن العاملين من تولى المناصب القيادية بالجامعة، وترك الأمر للعديد من المحسوبيات، فضلاً عن وجود فجوة بين الإعداد العلمي للخريجين وبين متطلبات سوق العمل فكل منهم في وادٍ منعزل عن الآخر، كما ان الجامعة لم توفر الدعم المادى للباحثين بل وغالت في رفع تكاليف الدراسات العليا بدلاً من أن تمكنهم من الدراسة بعد المرحلة الجامعية الأولى.

٥- لم تقم الجامعة بالشكل الكافي بخدمة قضايا الإستدامة البيئية خاصة فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وكذا فيما يتعلق بتدشين حملات توعوية بالمخاطر البيئية والصحية على المجتمع.

٦- ضعف الدور المجتمعي لجامعة الإسكندرية وقيامها بمسئوليتها الاجتماعية نحوه، ومثال ذلك عدم فتح أبواب مكتباتها أمام الجمهور، كما لم تقم بالشكل الأمثل بتقلص فرص للتعليم المستمر للجمهور المحلي ولم تتيح لكل فئات المجتمع رغم أن ذلك من أهم وظائفها وأولوياتها، كما يتضح ضعف مشاركتها في مبادرات المجتمع المحلي رغم إمتلاكها طاقات وقدرات وخبرات شبابية وعلمية تمكنها من ذلك.

٧- وفيما يتعلق بدور الجامعة كمسؤولة اجتماعياً عن توليد وإنتاج المعرفة فقد اتضح أن هناك خلل في هذا الدور، حيث أنها لم تقم بإنشاء مراكز بحثية متخصصة بالشكل المطلوب والكافي، كما لم توفر الدعم المالى للبحث العلمي، فضلاً عن أنها لم تستغل ثورة المعلومات بشكل أفضل، وكذا ضعف دعم فرص الإبداع في مختلف المجالات، ولم تهتم بالموهوبين أو ترعاهم بالمستوى المرغوب فيه، فضلاً عن أن إتباعها لنظام الجودة

يُعد كحبر على ورق، دون مردود حقيقى على العملية التعليمية أو على الموارد البشرية أو على دخول الجامعة للتصنيف العالمى.

٨- كما بينت نتائج الدراسة أن هناك عوامل تنظيمية لتراجع المسؤولية الاجتماعية لجامعة الإسكندرية، وأبرزها عدم وجود إلزام لبرامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية، وعدم إدراجها بالخطط الإستراتيجية الجامعية؛ وهناك عوامل اقتصادية أيضاً وأبرزها إهتمام الجامعة بتحقيق الربح المادى دون النظر لسد الاحتياجات الاجتماعية لأفرادها وللمجتمع المحلى، فضلاً عن عدم تخصيص جزء من ميزانية الجامعة لبرامج المسؤولية الاجتماعية؛ وأخيراً فهناك عدة عوامل لتراجع المسؤولية الاجتماعية للجامعة منها عدم الإستفادة من التجارب الأجنبية فى هذا الشأن، فضلاً عن ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية للجامعة والخلط بين العمل التطوعى الخيرى وبين برامج المسؤولية الاجتماعية الجامعية.

٩- وربما استفدنا من تراث المسؤولية الاجتماعية الجامعية فى طرح مجموعة قضايا جديدة بالبحث فى المستقبل، حيث وجدنا أن هناك حاجة إلى تناول نماذج من المسؤولية الاجتماعية الجامعية على المستوى العالمى، و تسليط الضوء على متطلباتها وكيفيةها. وكذلك يمكن تناول تجارب ودراسات مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية. وربما كان هناك حاجة أخيرة إلى دراسة وتتبع إسهام الجهات المانحة وأصحاب المصلحة فى دعم المسؤولية الاجتماعية الجامعية.

الهوامش:

¹Vasilescu, Ruxandra, Barna, Cristina, Epure, Manuela and Baicu, Claudia (2010). Developing university social responsibility: A model for the challenges of the new civil society. *Procedia Social and Behavioral Sciences*, (2), pp. 4177–4182. Available at: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042810007007>

²Dima, Alina Mihaela, Simona Vasilache, Valentina Ghinea and Simona Agoston (2013). A model of academic social responsibility. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*, No. 38 E, pp. 29. Available at: <http://www.rtsa.ro/tras/index.php/tras/article/download/86/82>

³Daft, R. (2008), *Organization theory and design*. New York: West Publishing, p 19.

⁴Daniel T.L. Shek, Angelina W.K. Yuen-Tsang and Eddie C.W. Ng, *USR Network: A Platform to Promote University Social Responsibility*, Chapter 2 ,in D.T.L. Shek and R.M. Hollister (eds.), *University Social Responsibility and Quality of Life, Quality of Life in Asia 8*, Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2017, p 13.

⁵Lo, C. W. H., Pang, R. X., Egri, C. P., & Li, P. H. Y. (2017). *University Social Responsibility: Conceptualization and an Assessment Framework. In University Social Responsibility and Quality of Life*, Springer Singapore, pp. 37-59.

⁶Carlos Wing-Hung Lo, Rose Xue Pang, Carolyn P. Egri and Pansy Hon-Ying Li,(2017), *University Social Responsibility: Conceptualization and an Assessment Framework*, Chapter 4,in D.T.L. Shek and R.M. Hollister (eds.), *University Social Responsibility and Quality of Life, Quality of Life in Asia 8*, Springer Nature Singapore Pte Ltd, p 13.

^٧الأمم المتحدة: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠ - ٢٠١١: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الإمارات: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠١٠. [تاريخ الدخول على الموقع ٢٠-٩-٢٠٢٠] <http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/AKR/Pages/AKR٢٠١٠٢٠١١.aspx٢٠١٠٢٠١١>

⁸Laura Ciolan, et, al, (2014), Training teachers to use digital resources for the knowledge society, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 128,p. 415.

⁹ Roger Esteller-Curto, Pilar Escuder-Mollon, (2012), Non-practical ICT courses for seniors for a comprehensive involvement to provide a global understanding of the Knowledge Society , *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 46, P.2356.

¹⁰Neven Žarkovića,b, Igor Vreškoc, Zlatko Barilović , (2014), Creating holistic project-knowledge society through project management education in research and development , *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 119, P. 210 – 213.

¹¹Neven Žarkovića,b, Igor Vreškoc, Zlatko Barilović , *Ibid*, p. 213.

¹² Fred Phillips, et, al, (2017), The Knowledge Society's origins and Current trajectory, *International Journal of Innovation Studies*, p. 187.

¹³Jui Pattnayak, Sabyasachi Pattnaik , (2016),Integration of Web Services with E-Learning for Knowledge Society , 2nd International Conference on Intelligent Computing, Communication & Convergence ,Interscience Institute of Management and Technology, Bhubaneswar, Odisha, India , *Procedia Computer Science*, 92, P.160.

¹⁴ Alexander O. Karpov, (2017), The problem of separating the notions of “knowledge” and “information” in the knowledge society and its education, 7th International Conference on Intercultural Education “Education, Health and ICT for a Transcultural World”, EDUHEM 2016, 15-17 June 2016, Almeria, Spain, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 237, P. 804.

¹⁵ Anna Kornienko, (2015), University Education in the Development of Knowledge-based Society: Network Technologies of Scientific Research and Cyberscience as Factors of Education Professionalization , XV International Conference "Linguistic and Cultural Studies: Traditions and Innovations", LKTI 2015, 9-11 November 2015, Tomsk, Russia , *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 206, P. 359 – 360.

¹⁶Sofi ja Vrceļj and Jasminka Zloković, (2014), Knowledge Society and The (De)Stabilization of Families, *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 159, P. 538.

¹⁷ Anna A. Kornienko, (2015), The concept of knowledge society in the ontology of modern society , International Conference on Research Paradigms Transformation in Social Sciences 2014 , *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 166, P. 378.

¹⁸D. Bell ,(1973),*The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*, Heinemann Educational Books, London , (1974). First published by Basic Books, New York.

¹⁹Hersh, R. H. & Schneider, C. (2005). Fostering Personal & Social Responsibility on College & .University Campuses. *Liberal Education* , v91 n3.

²⁰Nejati, M., Shafaei, A., Salamzadeh, Y., & Daraei, M. (2011). Corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities' websites, *African Journal of Business Management* Vol. 5(2), pp. 440-447.

²¹Asemah, E. S., Okpanachi, R. A., & Olumuji, E. P. (2013). Universities and corporate social responsibility performance: An implosion of the reality. *African Research Review*, 7(4), 195-224.

²²Plungpongpan, J., Tiangsoongnern, L., & Speece, M. (2016). University social responsibility and brand image of private

universities in Bangkok. *International Journal of Educational Management*, 30(4), 571-591

²³Othman, R., & Othman, R. (2014). Higher education institutions and social performance: Evidence from public and private universities. *International Journal of Business and Society*, 15(1), 1.

²⁴Avilés, C., Moyano, M. Á., de León, S., & José, N. (2017). University Social Responsibility and the ISO 26000: 2010 Standard. Case Study of the Universidad Politécnica De Madrid (Spain), *European Accounting and Management Review*, Vol. 3, No. 2, 75-97

²⁵Dolores Gallardo-Vázquez, et, al.(23 January 2020), Social Responsibility Attitudes and Behaviors' Influence on University Students' Satisfaction, *social Sciences*9, 8, p.1.

^{٢٦} سميرة حسن الحاجي، (ديسمبر ٢٠١٧)، رؤية مقترحة للممارسة المسؤولة الاجتماعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٦، ج.٢، ص ٥٢٣.

^{٢٧} ياسر على محمد عودة، (٢٠١٤)، المشاركة السياسية (الإتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة، ص أ.

²⁸Adeya, N & Oyeinka, B. (2002). *The internet in African Universities: Case studies from Kenya and Nigeria*. The Netherlands, March 2002.-١٠-١٢] http://ahero.uwc.ac.za/index.php?module=cshe&action=viewtitle&id=cshe_224

²⁹Kelley, K. (2002). "The web of discipline: Biglan's categories, the world wide web, and the relevant of academic discipline". *Dissertation Abstracts International*, No. AA19836420, p. 1936.

^{٣٠} عبدالوهاب جودة، (٢٠٠٧)، سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع بالوطن العربي، مؤتمر مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، المجلد الثاني، جامعة السلطان قابوس، عمان، ص ٢٢٩.

^{٣١} فيصل محمود غرايبه، (٢-٤ ديسمبر ٢٠٠٧)، التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة. مؤتمر مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، المجلد الثاني، جامعة السلطان قابوس، عمان، ص ١١٥.

³² عايد فؤاد النبلاوي، (٢-٤ ديسمبر ٢٠٠٧)، الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة: دراسة اثنوجرافية عبر ثقافية، مؤتمر مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، المجلد الثاني، جامعة السلطان قابوس، عمان، ص ١٥٧.

³³ زياديركات، وأحمد عوض، (٢٠٠٩)، واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، ص ٢. [تاريخ الدخول على الموقع ٢١-١٠-٢٠٢٠]

<http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/ziadBarakat/r\drZiadBarakat.pdf>

³⁴ على جليبي، أمل عادل، (يونيو ٢٠١٢)، التنمية القائمة على المعرفة: سياسة تنمية بديلة، تحليل خطاب دوائر المعرفة في مصر، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، المجلد ٢١، العدد الاول، ص ٩٦: ١٢١.

³⁵ Vasilescu, R., Barna, C., Epure, M. and Baicu, C., 'Developing University Social Responsibility: A Model for the Challenges of the New Civil Society', (2010), *Procedia Social and Behavioral Sciences*, vol. 2, pp. 4177-4182.

³⁶ Lukman, R., Krajnc, D. and Glavic, P., (2009), 'Fostering Collaboration between Universities Regarding Regional Sustainability Initiatives', *Journal of Cleaner Production*, vol. 17, no. 12, pp. 1143-1153.

³⁷ Alina Mihaela Dima, et, al, (January 2013), A model of academic social responsibility, *Transylvanian Review of Administrative Sciences*, No. 38 E/2013, pp. 29-30.

³⁸ Alina Mihaela Dima, et, al, *Ibid*, pp. 29-31.

³⁹ Shu-Hsiang (Ava) Chen, Jaitip Nasongkhla, J. Ana Donaldson, (October 2015), University Social Responsibility (USR): Identifying an Ethical Foundation within Higher Education Institutions, *TOJET: The Turkish Online Journal of Educational Technology* -, vol 14, issue 4, p. 167.

⁴⁰Ruxandra Vasilescu, Cristina Barnab Manuela Epurec, Claudia Baicu, (2010), Developing university social responsibility: A model for the challenges of the new civil society, *Procedia Social and Behavioral Sciences* 2, PP. 4177–4182.

^{٤١}المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (ب.س)، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية (الادوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين، ص ٦٨.

^{٤٢}ناصر مراد، (٢٠٠٩)، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد ٤٦، ص ١٠٧.

⁴³Shu-Hsiang (Ava) Chen, *Ibid*, p. 165.

⁴⁴Moon, J.(2007). The Contribution of Corporate Social Responsibility to Sustainable Development. *Sustainable Development*, 15, 296-306.

⁴⁵ Abla Bokhari , (December 2017), Universities' Social Responsibility (USR) and Sustainable Development: A Conceptual Framework , *SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS)* – vol 4 Issue 12, p.6.

⁴⁶Halina Brdulak, et, al,(2020), *Social Responsibility of Universities and Colleges: The View of SGH Warsaw School of Economics Stakeholders*, in *CSR in Contemporary Poland Institutional Perspectives and Stakeholder Experiences*, Katarzyna Bachnik, et, al (edit), Palgrave Macmillan, Switzerland, p.87.

⁴⁷Mat, Sohif; Sopian, Kamaruzzaman; Mokhtar, Mazlin; Ali, Baharuddin; Hashim, Halimatun Saadiah, (2009). Managing Sustainable Campus in Malaysia – Organisational Approach and Measures. *European Journal of Social Sciences*, Vol 8, Number 2, pp. 201- 221. Available at: http://www.eurojournals.com/ejss_8_2_01.pdf

⁴⁸Alaa Tag Eldin Mohamed ,(2015), A Framework for University Social Responsibility and Sustainability: The Case of South Valley

University, Egypt , World Academy of Science, Engineering and Technology, International Journal of Social, Behavioral, *Educational, Economic and Management Engineering* Vol:9, No:7, p 2103.

⁴⁹Wright, T.S.A. (2002). Definitions and frameworks for environmental sustainability in higher education, *Higher Education Policy*, 15(2), June. pp. 105-20. Available at: http://www.ulsf.org/pdf/Wright_Declarations.pdf

⁵⁰Krizek, Kevin J., Newport, Dave, White, James and Townsend, Alan R. (2012). Higher education's sustainability imperative: how to practically respond?, *International Journal of Sustainability in Higher Education*, v13, n1, p.19-33.